الفصل الثالث

الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للعولمة

الجوانب السياسية:

- انهيار النظام الدولي القديم وبروز ملامح نظام عالمي جديد.
- العولمة والدعوة إلى الديمقراطية والتعددية السياسية.
- مستقبل الديمقراطية في دول العالم الثالث في ظل العولمة.
- العولمة ومؤسسات الحكم.
- العولمة وسيادة الدولة.
- طرح مفهوم الدول الإقليم كبديل عن الدولة القومية.
- التحديات التي تفرضها العولمة على سيادة الدولة.
- الوظائف المرتبطة بطبيعة الدور الذي تقوم به الدولة في عصر العولمة.
- ظهور مؤسسات وهيئات تتخذ صفة العالمية.
- توسيع الهوة بين الشمال والجنوب.

الجوانب الاقتصادية:

- التجليات الاقتصادية هي الأكثر وضوحا.
- الدول النامية من التبعية الاقتصادية إلى الأضواء في ظل العولمة.
- الوظائف الاقتصادية للدولة في عصر العولمة.
- الشركات متعددة الجنسيات.
- دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي.
- منظمة التجارة العالمية.
- البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وشروطهما.
- تفسير العولمة الاقتصادية.
- اتجاهات العولمة الاقتصادية.

الجوانب الاجتماعية"

- مراعاة البعد الاجتماعي.
- مفهوم المسئولية الاجتماعية "نشوء المجتمع الجديد".
- مشاكل العولمة الاجتماعية.
- الجريمة.

جوانب العولمة السياسية:

إن أول مظاهر العولمة هو عولمة السياسة بمعنى إخضاع الجميع لسياسة القوى العظمى والقطب الأوحد في العالم وهو الولايات المتحدة الأمريكية وقد كان وجود قطبين عالميين كبيرين يتنازعان السيادة والقوة العسكرية والاقتصادية يتيح للآخرين من القوى الصغيرة والضعيفة أن تختار لنفسها أن تدور في فلك هذا القطب أو ذاك أو تختار نهجا بين النهجين، كما حاولت كتلة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز[١].

وقد شكلت مناطق العالم الثالث في ظل الحرب الباردة مساحات للتنافس والمواجهة بين القطبين ولكن انهيار الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان أوربا الشرقية وانهيار الأحزاب الشيوعية في تلك الدول وقيامها بتبني التعددية السياسية وأشكال من الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر على الصعيد الداخلي واتجاهها نحو الانفتاح على المعسكر الغربي والانخراط في الاقتصاد العالمي على الصعيد الخارجي هذه التحولات وضعت النهاية للنظام للدولي القديم، وأسهمت ضمن عوامل ذكرناها سابقا في وضع الأساسي بروز نظام عالمي جديد[٢].

فمضمون العولمة السياسية في ظاهره دعوة إلى تعميم الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية وغيرها من القيم السياسية للمجتمع الغربي، إلا أن باطن العولمة السياسية هو الأمركة وإن جوهر العولمة المؤمركة هو إعادة إنتاج مقولات الاستشراق الأمريكي مثل مقولة **روزفلت** رئيس أمريكا عام ١٨٩٨م "قدرنا أمركة العالم"[٣].

---

(١) يوسف القرضاوي: المسلمون والعولمة (القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠٢م) ص٢١.

(٢) حسنين إبراهيم توفيق: العولمة. الأبعاد والانعكاسات السياسية، عالم الفكر، مجلد ٢٨، العدد ٢، أكتوبر – ديسمبر، ١٩٩٩م، ص١٩٠.

(٣) خيري منصور: مقدمة في الاستشراق الأمريكي، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٧٦-٧٧، مايو – يونيو، ١٩٩٠م، ص١٠٣.

أن هذه المقولة تتجسد عمليا بعد أن مضى عليها أكثر من قرن من الزمان شعارها القرية الكونية، وسيلتها إلغاء الفروقات والخصوصيات الثقافية بين الشعوب والأمم والحضارات والديانات، فهدفها رسملة النظام الاقتصادي العالمي كأداة لضمان الربح، والربح المستمر لسادة العولمة بل لسادة الأمركة والشركات المتعددة الجنسيات، والنتيجة هي إلغاء سيادة الدولة كمقدمة لإلغاء سيادة الأمم والشعوب وحقوقهم في أوطانهم وفي إمكانياتهم المادية والبشرية.

إنها ببساطة الهيمنة الأمريكية، فإلى أي مدى نجحت هذه الهيمنة المتخفية وراء مقولات العولمة(١).

فالعولمة التي تسعى إلى إلغاء الحدود تصطدم مع السياسة التي تقوم من أساس على انقسام العالم إلى دول تفصل بينها حدود سياسة وتطبق قوانينها التي ترمز إلى سيادة الدولة على أراضيها. ولكن العولمة التي بدأت في مجالات الاقتصاد والاتصال تمضي في سبيل التأثير على السياسة.

وأول ما فعلته العولمة بالسياسة هو أنها أفقدتها أهميتها القصوى. فسياسات العولمة في العالم أجمع تقلل يوما بعد يوم مناعة السياسة في مواجهة الاقتصاد.

ونلاحظ هذه الظاهرة في اتجاه عديد من الدول التي كانت بينها صراع أو حتى حروب في الماضي تسعى إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتعاون فيما بينها. ومن أبرز علاقات الصداقة والشراكة الجديدة بين أعداء الماضي في عصر العولمة هو علاقة أمريكا بالصين. فالمصالح الاقتصادية المشتركة بين الدولتين تعمل باستمرار على

---

(١) سالم البيض: أي دور العولمة...، مرجع سابق، ص١٣٢.

التجاوز عن الخلافات السياسية التاريخية بينهما وحل المشكلات التي تطرأ بين الحين والآخر بشكل ودي[١].

ومن أهم مظاهر العولمة السياسية هي:

يبدو أن النمط السائد منذ القرن التاسع عشر هو كلما تحركت أمريكا كلما تغير العالم وتبدل (النظام الدولي). ففي الحرب العالمية الأولى اعتدت ألمانيا على الولايات المتحدة فشاركت أمريكا في الحرب لتخسر فيما بعد ألمانيا مغامرتها. بعد هذه الحرب وأطلق **ويلسون** نقاطه الأربعة عشر وساهم في تكوين عصبة الأمم، وذلك بالرغم من رفض الكونجرس الانضمام إليها. لكن أمريكا أرست منذ ذلك الحين مفهوم حق تقرير المصير كما أرست مفهوم الأمن الجماعي[٢].

وعندما ضربت أمريكا في بيرل هاربور تحركت لتغير نفسها وتغير العالم ولترسم هذه المرة صورة النظام العالمي كما تريد والذي تريده أن يستمر لأكثر من نصف قرن وبعد الحرب العالمية الثانية رسمت الولايات المتحدة صورة النظام العالمي وكان لها التأثير الأكبر على كل المنظمات التي سترعي هذا النظام لمدة نصف قرن تقريبا.

فعلى الصعيد الأمني أتت الأمم المتحدة بدلا من عصبة الأمم لتهتم بالاستقرار والسلام العالمي أما الشئون الاقتصادية فكانت من نصيب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إذا وللمرة الثانية تضرب أمريكا فترد ليتغير العالم أكثر فأكثر[٣].

---

(١) هناء عبيد: العولمة، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) إلياس حنا: الاتحاد الأوروبي، توازن القوي والشرق الأوسط، مجلة شئون عربية، العدد ١٢١ ربيع، ٢٠٠٥م، ص٢٧ – ٢٨.

(٣) Paul Kennedy, Grands Stategies in war and Peace, yale, New Haren, 1997, pp.48-49.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تحول الحلفاء إلى أعداء وبدأت الحرب الباردة فلم يكن باستطاعة الولايات المتحدة إلا أن تقود العالم باسم الديمقراطية والحرية ضد الأيديولوجية الماركسية التي تبشر بحرية الشعوب والمساواة بين البشر(١).

وعملت الولايات المتحدة على احتواء الدب الروسي انطلاقا من الشرق الأقصى – اليابان وحتى شمال أوروبا مرورا بجنوب شرق آسيا، آسيا الوسطى وبالتالي الشرق الأوسط على أن تستكمل هذه الصورة الاحتوائية، إستراتيجية نشر وتعميم القوى الطرية ونشر القيم الإنسانية والاقتصادية الليبرالية(٢).

هناك يقين لدى غالبية الباحثين بأن القرن العشرين قد انتهى عام ١٩٨٩م الذي شهد الانهيار المدوي للعالم الشمولي(٣)، ففي الوقت الذي حافظ فيه التحالف الأمريكي الغربي على وحدته وتماسكه بدأت الكتلة السوفيتية في التفسخ خلال الأعوام الأخيرة من تاريخها وذلك بفضل اختفاء اقتصادها، مما أدى إلى قبول موسكو التعامل مع النظام الصيني رغم الخلافات الأيديولوجية بين شيوعية ماركس وشيوعية ماوتسن تونج ولكن ذلك أيضا لم يمكن موسكو من مجاراة السرعة التي تقدمت بها الولايات المتحدة في الاقتصاد مما أدى أيضا إلى تقدم الولايات المتحدة تقدما مذهلا في نمو التكنولوجيا الغربية وتجاوزت تلك السرعة لدى الاتحاد السوفيتي وانعكس ذلك بالإيجاب على آلة الحرب الغربية فاختل

---

(١) صالح السنوسي: العولمة أفق مفتوح وأرث يثير المخاوف (القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٣م) ص١٥١-١٥٥.

(٢) إلياس حنا: الاتحاد الأوربي، توازن القوى، الشرق الأوسط مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) السيد يسن: العالمية والعولمة (القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠١م) ص١٧٢.

توازن القوى لصالح الغرب... ولكن يجب ألا ننسى أن امتلاك كلا الطرفين للسلاح النووي لم يخل بميزان الرعب الذي في نفس كل طرف في مواجهة الآخر.

وهناك عامل آخر سارع بزوال الإمبراطورية السوفيتية وهو العامل الديموجرافي السكاني حيث أن ٥٠٪ من مجموع سكان الاتحاد السوفيتي من غير الروس كانوا يرفضون هيمنة الروس عليهم فالأوكرانيون والجورجيون والأرمنيون والأذربيجانيون باتوا جميعا يشعرون بالضيق من نبرة الاستعلاء الروسية ونظرة الروس لهم على أنهم شعوب وقوميات أقل وأدنى من القومية الروسية(١).

هذا بالإضافة إلى تحولات أخرى شهدها الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان أوربا الشرقية والتي انتهت بتفكك الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى وانهيار الأحزاب الشيوعية في تلك الدول وقيامها بتبني التعددية السياسية وأشكال من الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر على الصعيد الداخلي واتجاهها نحو الانفتاح على المعسكر الغربي والانخراط في الاقتصاد العالمي على الصعيد الخارجي هذه التحولات وضعت النهاية للنظام الدولي القديم(٢). وأسهمت ضمن عوامل ومتغيرات أخرى في وضع الأساس لبروز نظام عالمي جديد. رغم أن ملامح هذا النظام وقسماته لم تتضح بصورة كاملة بعد إلا أنه يمكن القول أن الولايات المتحدة تعتبر القوى العظمى الوحيدة أو القطب الأوحد في هذه المرحلة من تطور النظام العالمي. وذلك لأن الدول الأخرى المرشحة للصعود إلى مرتبة للقطب الدولي مثل اليابان والمجموعة الأوربية والصين ينقصها في الوقت الراهن بعض مصادر القوة والتأثير التي تؤهلها لذلك(٣).

---

(١) علي حسين شويكشي: العولمة نظرية بلا منظر، مرجع سابق، ص٣٦ – ٣٧.
(٢) حسين توفيق إبراهيم: العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية، مرجع سابق، ص١٩٠.
(٣) إلياس حنا: الاتحاد الأوروبي، توازن القوى والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٣٠.

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن النظم الدولي في هذه المرحلة من تطوره يتميز بتعددية قطبية في الاقتصاد وأحادية قطبية على المستوى الإستراتيجي والعسكري.

وقد تعزز مركز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بالاستناد إلى دورها في حرب الخليج الثانية وما ترتب عليه من آثار وتداعيات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد أفرز هذا التحول في هيكل النظام الدولي تطورات عدة من منظور عملية العولمة:

أولهـا: تحدد دور الولايات المتحدة على الصعيد العالمي مما حدا بالبعض إلى اعتبار مصطلح العولمة مرادفا للأمركة بمعنى سعي أمريكا إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقا لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها.

وثانيهـا: حدوث موجة ذات طابع عالمي من التحول الديمقراطي والاتجاه نحو الاقتصاد الحر، ورغم أن بدايات هذه الموجة تعود إلى منتصف السبعينات عندما حدث التحول في كل من البرتغال واليونان وأسبانيا إلا أنها اتسعت خلال الثمانينات والتسعينات لتشمل العديد من بلدان أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا ووسط أوروبا وشرقها وخلال الفترة من عام ١٩٧٤م إلى عام ١٩٩٤م تحولت ستون دولة من أنظمة شمولية أو ديكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية.

وثالثهما: التقدم المذهل في ثورة المعلومات والاتصال خلقت واقعا جديدا لم يعد في ظله بمقدور أي نظام سياسي مهما كانت درجة تسلطه أن يخفي ممارساته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجي فهذه الثورة خلفت ما يمكن أن نسميه بأثر العدوى في التحول نحو الديمقراطية، بغض النظر عما يشوب الوليات المتحدة من ازدواجية في تعاملها مع قضية الديمقراطية

وحقوق الإنسان. فالمؤكد أن هذه القضية أصبحت مطروحة على أجندة السياسات الخارجية، كما أن مؤسسات التمويل الدولية تشترط في العادة قيام الدول بتحرير الاقتصاد والانفتاح السياسي وتحسين سجل حقوق الإنسان حتى يمكنها الحصول على قروض وتسهيلات أخرى تتعلق بجدولة الديون وخلافه وهناك من الأمثلة على ذلك(١).

العولمة والدعوة إلى الديمقراطية والتعددية السياسية:

يمكن القول بأن العولمة جعلت شكل النظام السياسي المرجح هو الشكل الديمقراطي وفق النمط الغربي، فالتطورات التي لاحت في الآفاق على أثر انتهاء الحرب الباردة وسقوط الكتلة الاشتراكية صاحبها تكريس الجهود الدولية لجذب مزيد من الدول للأخذ بالنظام الديمقراطي في الحكم.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ الثمانينات من القرن العشرين بدأ يتبلور نوع من المعايير السياسية على مستوى العالم يتمثل في مواجهة الديمقراطية والقبول بشكل واسع بالالتزام بالحقوق المدنية والحريات العامة(٢).

وبدأت حرية التعبير والإعلام تنتشر في إطار مبدأ السوق الحر للأفكار مما أدى إلى انهيار أسوار عالية كانت بعض الدول تقيمها لمقاومة تيار العولمة وإحداث تغيير كامل في موقف دول أخرى كانت معزولة بدرجة أو بأخرى عن هذا المفهوم مثل الصين وأوروبا الشرقية(٣).

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم: العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية، مرجع سابق، ص١٩٠ – ١٩٢.

(٢) خلدون حسن النقيب: حوار الثقافات وصراعها، العولمة والوشائجية الجديدة، مجلة النهج، العدد ٥، السنة ١٤، ربيع ١٩٩٨م، ص٥٢.

(٣) حسن عماد مكاوي: أبعاد العولمة وإعادة هيكلة وسائل الإعلام، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٣٠ – ٣١ يوليو، ديسمبر ٢٠٠٠م، ص١١.

فقد تمت عولمة الديمقراطية بالمعنى الغربي للمفهوم بحيث اعتبر أن الديمقراطية تشكل لنظام الحكم هي أساس الشرعية هذا الحكم بل أن السياسات والخطوات غير الديمقراطية يجري تبريرها باعتبارها خطوات مرحلية نحو الهدف الأعلى وهو الديمقراطية(١).

ومن المسلم به أن التحول الديمقراطي ليس وليد اللحظة الراهنة لكنه شأنه شأن العولمة نفسها عملية قديمة العهد مرت بما أطلق عليه علماء السياسة وصف الموجات وكان أحدثها الموجة الثالثة التي دشنت في منتصف سبعينات القرن العشرين وطالت آثارها شطآن دول العالم المختلفة في آسيا وأفريقيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية بحيث يمكن القول بأن الديمقراطية أصبحت النغمة السائدة في العالم أو لغة العصر من الناحية السياسية والتي يجب على كل من يريد مواكبة العصر أن يجيدها(٢).

ولعل كثرة ما شهده العالم خلال فترة السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين من تحول نحو الديمقراطية قد دفع علماء السياسة إلى إطلاق وصف الموجه على ذلك الفيض من حركات التحول ويقصد بها مجموعة من الحركات في الاتجاه المضاد وخلال نفس الفترة الزمنية.

---

(١) نصيف حتى: العرب وثورة التناقضات في المفاهيم: القومي والإقليمية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٠، أكتوبر ١٩٩٥م، ص١٢.

(٢) أكرم بدر الدين: اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا، ورقة مقدمة إلى ندوة التحولات العالمية في آسيا (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٤ – ١٥ ديسمبر ١٩٩٦م)، ص٣.

وساعد على هذه الموجه عدة عوامل منها عوامل داخلية وعوامل خارجية:

أما عن أهم العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي هي:

أ – فشل النظم غير الديمقراطية في مواجهة الأزمات المجتمعية الحادة التي تتولد داخلها(١). فقد شهدت العديد من دول العالم الثالث تدهورا في مستويات أداء أنظمتها لا سيما من الناحية الاقتصادية مع تدهور معدلات النمو.

ب – ارتفاع نسبة الأفراد الذين يعانون من قلة الغذاء وتفاقم المديونية الخارجية(٢).

ج – انتشار البطالة وعدم قدرة النظم القائمة على توفير فرص عمل جديدة(٣).

أما فيما يتعلق بالعوامل الخارجية التي تدفع إلى التحول الديمقراطي:

أ - يعتبر العدوى الدولية هي إحدى أبرز العوامل الخارجية وراء إحداث التحول الديمقراطي حيث أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على إحداث التحول الديمقراطي في دولة أخرى وتبرز أهمية سمة العدوى الدولية في ظل التطورات الدولية وبروز التقدم الكبير في نظم الاتصالات وسهولة التقاطها في كل أنحاء العالم وتفاعلها مع العولمة ورفعها شعارات الحرية السياسية والتعددية الحزبية والحريية

---

(١) مصطفى كامل السيد: قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث (القاهرة، بروفيشنا للإعلام والنشر، ١٩٩٦م) ص٩٣.

(٢) خديجه الأعسر، عبد الجليل السبيلي: مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية والعربية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد الرابع، العدد الأول، ١٩٩٦م، ص٦ – ٧.

(٣) Saad El ddin Ibrahim, "Ceises Elites and Democratization in the Arab World", Middle East Journal, Vol.7, No.2, Spring 1993, p.293.

الاقتصادية[١].

ب – كذلك يشار في هذا الصدد على أثر التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي في انتقال عملية التحول الديمقراطي من دولة إلى أخرى وهو ما حدث في أوربا الشرقية التي انفرط عقدها وخرجت من الشمولية وبدأت سباقا نحو الديمقراطية وعلى نحو ما حدث في كثير من النظم العربية في أعقاب الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠م. والتي أبرزت مفاهيم ما سمى بالنظام العالمي الجديد الذي يقوم على الاعتراف بالتعددية وحماية حقوق الإنسان وانتصار الليبرالية[٢].

ج – أثر العولمة ذاتها كعملية ونسق ذي أبعاد ويتجاوز دوائر الاقتصاد لتشمل مجالات السياسة والفكر والأيديولوجيا ومردودها على أحداث التحول الديمقراطي، فالدعوة إلى العولمة تعني تعميم نمط معين من الأنماط التي تخص البلد الذي ظهر فيه هذا المصطلح الخاص بالعولمة[٣].

وفيما يلي عرض لبعض النقاط التي تخص الدعوة إلى الديمقراطية في عصر العولمة:

١ – إلى أي مدى تهتم الولايات المتحدة وأوروبا بقضية العولمة.

يرى البعض أن أمريكا لا تقبل بوجود نظام ديكتاتوري وهذا ما أظهرته حرب تحرير الكويت حيث يعتبرها البعض درسا أمميا لجميع النظم الاستبدادية ذات الطابع التوسعي فالمجتمع الدولي لا يمكنه بعد عام ١٩٩١م أن يبقى مكتوف الأيدي

---

(١) الصادق الرابح: وسائل الإعلام والعولمة، بحث منشور، مجلة المستقبل العربي، ص١٤.
(٢) محمد الرميحي: سقوط الأوهام، مجلة العربي، العدد ٣٩٥، أكتوبر ١٩٩١م، ص١٤.
(٣) محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م) ص١٣٦ – ١٣٧.

عندما يغزو بلد بلد آخر ذو سيادة ومهما تضاءلت أهمية البدل المعتدي عليه إستراتيجيا واقتصاديا.

ومن أبرز ما أفرزته العولمة في هذا السياق نجاح التحالف الدولي في تحرير الكويت وبعد ذلك أزمة كوسوفو وسياسة التطهير العرقي من طرف نظام استبدادي لتعطي بذلك بعدا جديدا ديمقراطيا سياسيا وعسكريا لظاهرة العولمة فهي إذن ليست مجرد تعبير عن الليبرالية بل هي رؤية شاملة تشمل شتى المجالات.

إن الديمقراطية هي الوجه الآخر لعملية العولمة فهي إذن ليست مجرد حرية السوق وسقوط الحواجز أمام البضائع كما يحلو لتيار معين التبشير بذلك.

إن أوربا الديمقراطية لا تقبل البتة أن يقوم في قلبها نظام استبدادي ديكتاتوري بعد أن سقطت نظم المعسكر الشرقي، وبدأ يتوحد الفضاء الأوربي الديمقراطي. فقد وضح رئيس الحكومة الفرنسية **ليونال جوسبان** هذا البعد الأوربي الجديد قائلا: "لا يمكن أن نبني اتحادا أوربيا مؤسسا على المبادئ الديمقراطية والحرية واحترام الحقوق ونسمح بالمجازر ضد الأقليات الوطنية داخل هذا الفضاء"(١).

ويرى البعض أن الديمقراطية في أزمة لأن القوة العظمى الوحيدة في العالم قاطرة العولمة، لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية.

---

(١) الحبيب الهنحاتي: ظاهرة العولمة الواقع والآفاق، مجلة الفكر، مجلد ٨، العدد الثاني، أكتوبر، ديسمبر ١٩٩٩م، ص١٢ – ١٣.

وهناك من يشكك في أهلية الولايات المتحدة لتقديم نموذج للنظام الديمقراطي تحتذي به الدول الأخرى وذلك بسبب وجود بعض أوجه القصور التي يعاني منها النظام الديمقراطي الأمريكي ويتمثل أبرزها في ضعف ضمانات حقوق السود والتميز العنصري وتراجع دور الأحزاب السياسية(١).

مستقبل الديمقراطية في دول العالم الثالث في ظل العولمة. "دول العالم النامي":

على الرغم من انتشار الديمقراطية في العديد من دول العالم الثالث خلال عقدي الثمانينات والتسعينات إلا أن ذلك لا يعني أن الديمقراطية قد ترسخت وأصبحت أمرا مفروغا منه في هذه الدول. حيث تؤكد الشواهد على ن تلك الديمقراطيات التي اصطلح على وصفها بالجديد تواجه العديد من المشكلات والتحديات التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث ردة عن الديمقراطية في حالات عدة خاصة أن هناك خبرات تاريخية سابقة بهذا الخصوص سماها **هانتجتون** بالموجات المضادة وهي تشير إلى حالات التحول من نظم ديمقراطية إلى نظم غير ديمقراطية والتي تأتي في أعقاب موجة من التحول إلى الديمقراطية(٢).

وفي هذا الإطار فإنه ليس المهم الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية فحسب بل الأهم هو ترسيخ النظم الديمقراطية(٣).

ويرى البعض أن الديمقراطية هي الوجه الآخر للعولمة وهو التيار المسيطر في البلدان النامية وفي مقدمتها البلاد العربية. إذ نجد أن هناك قيادات عربية تقول نعم للعولمة إذا كانت تعني حرية الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتصفية

---

(١) سعيد نجيدة: العولمة وحرية الإعلام، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٢) صاموبل هانتجتون: "الموجة الثالثة"، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، ط٢، ١٩٩٣م) ص٦٤.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم: العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية، مرجع سابق، ص٢٠٧ – ٢٠٨.

القطاع العام وتحالف سماسرة الداخل مع كبار المضاربين في العالم، أما إذا كانت تعني الديمقراطية احترام حريات المواطنين والتدخل في الشئون الداخلية زودا عن حقوق الإنسان فلا(١).

(ويرى البعض أن الولايات المتحدة لا تتعامل مع قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية) فهي لا يهمها أن توفرت الحرية والديمقراطية في بلدان العالم الثالث "العالم النامي" أو لم تتوفر(٢).

وكل ما يهمها هو إيجاد نظام حكم "ديني، استبدادي، قبلي" قادر على حماية الاستثمارات الأجنبية وأموال الدول الإمبريالية وتستخدم الديمقراطية وحقوق الإنسان كذريعة للتدخل في شئون بلدان العالم النامي حيث تشعر بأن مصالحها الاقتصادية مهدورة لا سيما في الدول ذات العمالة الرخيصة(٣).

وأنه في ضوء الاعتماد المتبادل والمتزايد بين الحياة الاقتصادية والثقافية أصبحت الحركات الديمقراطية الاجتماعية لا تستطيع أن تكون دولية لمجرد أسباب أخلاقية وهو ما يثير مناقشة جدلية كبيرة حول مقولة فوكوياما الذي يرى أن فكرة الديمقراطية الليبرالية الغربية ستصبح هي النموذج المسيطر عالميا(٤).

العولمة ومؤسسات الحكم:

يمكن القول أن العولمة أفرزت اهتماما عالميا بالديمقراطية ودفعت كثيرا من النظم إلى الأخذ بالشكل الديمقراطي في الحكم، وقد تركت أثرها على طبيعة

---

(١)الحبيب الجنحاني: العولمة، الوقع والآفاق، مرجع سابق، ص١٣.
(٢) حسنين توفيق إبراهيم: العولمة والأبعاد والانعكاسات السياسية، مرجع سابق، ص٢٠٨-٢٠٩.
(٣) حامد عمار:مواجهة العولمة في التعليم والثقافة(القاهرة،مكتبة الدار العربية للكتاب،٢٠٠٠م)ص٢٣-٢٤.
(٤) دينا أحمد عرابي: دور وسائل الإعلام المحلية والدولية في تشكيل المعرفة لدى الجمهور في ظل العولمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، مرجع سابق، ص٨٠.

المؤسسات أو سلطات الحكم الرسمية في النظام إما باستحداث مؤسسات جديدة أو تطوير مؤسسات قائمة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وعلى عملية صنع القرار داخلها، كما تركت العولمة أثرها كذلك على علاقة السلطات بعضها ببعض في إطار النظام السياسي الديمقراطي.

ويشار في هذا الصدد إلى أن النظام الديمقراطي يرتبط دوما بوجود مؤسسات سياسية تكفل أداء الوظائف المنوطة بالنظام ومن ثم تكفل استمرار فيما يطلق عليه لإضفاء الطابع المؤسسي على النظام والتي تعني الاعتماد في عملية صنع القرار السياسي على هياكل وأطر نظامية مختلفة من برلمانات وأحزاب أو جماعات مصالح بحيث تقيم المؤسسة السياسية نقيضها للشخصانية التي تركز على العنصر الشخصي في العملية السياسية وهو ما تتصف به كثير من دول العالم الثالث(١).

وسيقتصر العرض على أثر العولمة على مؤسسات الحكم الرسمية والتي تشير إلى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية علاوة على المؤسسة العسكرية التي تمثل قوة كبيرة داخل النظام السياسي.

ويمكن تبيان هذا الأثر على مستويين:

أولاً: العلاقة بين السلطة في ظل العولمة.

ثانياً: مدى فاعلية تلك السلطة وأدائها لوظائفها في ظل العولمة.

---

(١) نيفين عبد المنعم مسعد: محرر، معجم المصطلحات السياسية (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد دور العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م) ص٢٠٤.

أولاً: العلاقة بين السلطة في ظل العولمة:

تتطلب العولمة وما أفرزته من تدعيم قيم الديمقراطية تحقيق مبدأ الفصل بين السلطة بحيث لا تصبح السلطة التشريعية أداة للسلطة التنفيذية وإنما يناط بالسلطة التشريعية مراقبة أعمال الحكومة ومتابعتها ومن ثم يصبح أعضاء السلطة التنفيذية مسئولون أمام نواب الشعب عن مجمل سياستها مع عرض برامج الوزارات المختلفة بصورة واضحة دون إخفاء جوانب فيها تحت دعاوى سرية(١).

وتفرض ظاهرة العولمة تنشيط وتفعيل أجهزة الرقابة نظرا للربط ما بين الفساد من جهة والأجهزة الإدارية من جهة أخرى. فتزايد حجم الجهاز الإداري وعدم وضوح سياسته يعد مرتعا خصبا لنمو الفساد وإتباع سلوكيات لا أخلاقية مع سوء استخدام السلطة العامة لمنافع شخصية. ويلعب انتشار الفساد دورا سلبيا إزاء عملية التحول الديمقراطي يترتب على وجوده إضعاف للمعايير والضوابط القائمة وتقليل قدرة المؤسسات على ممارسة مهامها على الوجه الأكمل حيث يتراجع في ظل الفساد ومعايير الكفاءة والقدرة على الأداء كشرط لشغل المناصب داخل المؤسسات ويحل محلها المحاباة والمحسوبية ويصل إلى المؤسسات أشخاص لا يتمتعون بالمهارات والكفاءة المطلوبة ويؤدي إلى إيجاد مجموعة نشيطة من المنتفعين يميلون إلى حماية مصالحهم بعلاقات المصاهرة والنسب مما يؤدي إلى تقليل احترام الأفراد وتقبلهم للسلطة والمؤسسات الرسمية فمثل هذا التقبل يرتبط

---

(١) الدولة في عالم متغير، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ١٩٩٧م، ص٨.

بقدرة الجهاز الحكومي على إشباع حاجات الأفراد فإذا عجز عن ذلك وأمكن للفساد أن يقوم بهذا الدور فإنه يؤدي بذلك إلى التأثير سلبا على النظام(١).

ويضاف إلى ما سبق ضمان استقلال وحياد السلطة القضائية مع حماية القضاة من التعرض لمناورات وضغوط قد تؤثر على أحكامهم(٢). وضمان مساءلة السلطة التنفيذية أمام الجهاز التنفيذي وأمام السلطة التشريعية بما يصاحبه من احترام القانون وحقوق الإنسان على كافة المستويات وهو ما يرتبط بتدعيم أسس النظام الديمقراطي(٣).

ثانياً: مدى فاعلية السلطة في ظل العولمة:

لم تفرز العولمة تأثيرها على صعيد العلاقة بين السلطة والمؤسسات في إطار النظام السياسي فحسب بل أفرزت تأثيراتها على ما يمكن أن نطلق عليه دور تلك المؤسسات ووظائفها في ظل التطورات العالمية ومدى فاعليتها في تحقيق إشباع حاجات مواطنيها ومدى الحاجة إلى تلك المؤسسات لأداء الوظائف التقليدية المنوط بها(٤).

ويمكن القول أن دور المؤسسة التشريعية يواجه تراجعا في ظل النظام السياسي تحت وطأة ما يسمى بالتشريعات العالمية ويشار في هذا الصدد إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية الجات وما يترتب عليها من تعديل التشريعات الوطنية وفقا لنصوص الاتفاقية وإلا فسيحرم من ينشق عليها من

---

(١) أكرم بدر الدين: ظاهرة الفساد السياسي، مجلة الفكر العربي، يناير، مارس، ١٩٩٧م)، ص٢٦ – ٢٧.
(٢) الدولة في عالم متغير: مرجع سابق، ص١٠٩.
(٣) حمدي عبد الرحمن حسن: ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، عدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣م، ص١٨.
(٤) هالة مصطفى: النظام السياسي وقضايا التحول الديمقراطي في مصر (القاهرة، دار ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٢م) ص١١٧.

التسهيلات التي يتبادلها أطراف فيما بينهم ومن ثم يصبح الانسحاب في هذه الحالة غير وارد بل يمكن الإشارة إلى أن الدول قد لا تقبل في عضوية منظمة التجارة العالمية إلا بعد تغيير سياستها الاقتصادية فتقع بذلك المؤسسة التشريعية تحت وطأة ضرورة التغيير وبهذا يمكن القول أن التجارة الخارجية لكل الدول الأطراف قد تخضع لتشريع لتوافق مع الاتجاهات العالمية(١). وهو الأمر الذي دفع البعض إلى القول بما يسمى عولمة القوانين بحيث يسري على كافة الدول دون مراعاة لخصوصية معينة(٢).

فمعنى ذلك أن العولمة تقلص من قدرة الدول وأجهزتها على وضع وتنفيذ سياسة اقتصادية تراها صالحة لاقتصادها الوطني إذا لم تشاركها القوى الخارجية وأبرزها الشركات متعددة الجنسيات، وينبغي التأكيد على أن اهتمام القوى الكبرى بمسألة تطبيق الديمقراطية يرتبط بدرجة كبيرة بازدواجية المعايير المطبقة في هذا الصدد وعدم التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان حال تعرضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارة والسياسة وهو ما ستراه بعد ذلك.

العولمة وسيادة الدولة:

إن العديد من المفاهيم في علم السياسة أصبحت موضوع مراجعة في ضوء التطورات والتحولات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن وفي مقدمة هذه المفاهيم مفهوم الدولة وسيادة الدولة وعناصره قوة الدولة وغيرها.

---

(١) إسماعيل صبري عبد الله: توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، سلسلة أوراق مصرية، ٢٠٢٠، العدد ٣، القاهرة، منتدى العالم الثالث، يناير ١٩٩٩م، ص٥٩ – ٦٠.

(٢) أحمد أبو بكر أحمد: عولمة القوانين، الأهرام، العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢١م، ص١٠.

وبخصوص تأثير العولمة على سيادة الدولة يمكن القول بوجود تفاوت في الرؤى بين الباحثين والمفكرين ويتراوح هذا التفاوت بين القول بأن العولمة تلغى وجود الدولة ذاته والقول بأنها تنتقص من سيادة الدولة(١).

فيرى فريق من أن دور الدولة في سبيله إلى الاضمحلال، ذلك لأن مهمة الدولة مرتبطة بحدود سياسية تمارس من خلالها مسئولياتها وسلطاتها فإذا أصبحت الحدود مسامية أو شفافة مستباحة فإن قدرة الدولة تضعف بمقدار عجزها عن معرفة أو تتبع ما يدخل أو ينفذ إلى مجال سلطاتها ومسئولياتها، وتصبح الدولة في عصر العولمة في كثير من الأحيان كمن يتبع شبحا(٢).

ويزيد الاعتقاد بتراجع دور الدولة في عصر العولمة أن الدور الاقتصادي للدول جميعا يتناقص، وتتبنى مختلف الدول النامية الآن برامج للخصخصة وتوسيع دور القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد. فقد ارتبطت العولمة بتراجع دور الدولة في التدخل المباشر في الإنتاج وترك الاقتصاد لقرارات أصحاب المال والأعمال، كما يتراجع دور الدولة في حماية منتجيها وصناعاتها المحلية من المنافسة الخارجية في إطار قواعد تحرير المعروفة بالجات(٣).

كذلك تضعف العولمة قدرة أجهزة الدولة في البلدان النامية على التدخل في شئونها الاقتصادية، بل وتمثل فاعليتها وتجعل اقتصادياتها أكثر عرضة لخطر الهزات الدولية خاصة عندما تكون قواعدها التصديرية ضعيفة للغاية وإمكانية تعرضها للتغيرات في مجال التجارة كبيرة بصورة مماثلة ويزيد أضعاف سلطة

---

(١) سعيد نجيدة: العولمة وحرية الإعلام، مرجع سابق، ص٩١.
(٢) حسين كامل بهاء الدين: الوطنية في عالم بلا هوية، تحديات العولمة (القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٠م) ص٧١.
(٣) هناء عبيد: العولمة، مرجع سابق، ص٣٣.

الدولة في التدخل وترك قوى السوق الدولية لتقرير التطورات الداخلية في البلدان والخوف من تقلب تدفقات رءوس الأموال قصيرة الأجل خاصة في البلدان التي قد تكون المؤسسات المالية الداخلية فيها ضعيفة بدرجة لا تستطيع معها تحمل التقلبات الكبيرة في حركة رأس المال قصيرة الأجل الناشئة عن حرية انتقال رأس المال(١).

مفهوم سيادة الدولة:

كانت السياسة دائما على عكس كل من الاقتصاد والثقافة محصورة ضمن النطاق المحلي ومعزولة عن التطورات والتأثيرات الخارجية فالسياسة بطبيعتها محلية، بل أن السياسة هي من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص كل الحرص على عدم التفريط بها واحتكارها ضمن نطاقها الجغرافي الضيق ومجالها الوطني الأضيق، أن احتكار السياسة ضمن المجال المحلي وبعيدا عن التدخلات الخارجية مرتبط أشد ارتباط بمفهوم السيادة وبممارسة الدولة لصلاحيتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية.

لقد أصبحت ممارسة الدولة لسيادتها من أهم مقومات الدولة القومية التي برزت قبل حوالي ٣٠٠ سنة والتي مازالت ورغم كل المستجدات العالمية خلال عقد التسعينات الوحدة الرئيسية والمحورية في النظام السياسي العالمي المعاصر(٢).

---

(١) إبراهيم نافع: انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م) ص١٣٨.

(٢) عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، المجلد ٢٨، العدد الثاني، أكتوبر ديسمبر ١٩٩٩م، ص٨٠ – ٨١.

فمن الباحثين من يرى أن العولمة تمثل انتقاصا للسيادة الوطنية وأن تجاوز سيادة الدولة في إطار العولمة ينتهي إلى سيادة الشركات المتعددة الجنسيات ونطاقها القانوني الجديد المتكامل، بقواعده وقضائه وجزاءاته.

فعندما بدأ تيار العولمة وبزغ نجم الشركات متعددة الجنسيات وكان على الدولة القومية في العالم الثالث أن ترخي قبضتها شيئا فشيئا على الاقتصاد والمجتمع تحقيقا لصالح هذه الشركات وأن هذا الاتجاه زاد تسارعا بعد سقوط الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة(١).

فمن المعروف أن صرح التنظيم الدولي المعاصر يقوم على عدد من المبادئ والقواعد أو الأسس القانونية العامة وفي مقدمتها: مبدأ المساواة السيادية بين الدول الأعضاء ومبدأ عدم التدخل في شئونها الداخلية. وقد أصبح من المسلم به في ظل تنامي علاقات التأثير والاعتماد المتبادل بين الدول أن فكرة السيادة المطلقة لم تعد مقبولة وأن إطلاق الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشأن الداخلي لم يعد أمرا مسلما به كما كان في الماضي بل أصبح تدخل المجتمع الدولي في بعض الأمور التي كانت تعتبر فيما مضى شأنا داخليا ليس فقط أمرا مقبولا وإنما يراه البعض ضروريا وواجبا. فالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو تقديم العون والمساعدة للإرهاب الدولي أو الأضرار بالإنسان والبيئة ...إلخ، أصبحت أمور كلها أمورا تستوجب أو تبرر تدخل المجتمع الدولي. لكن التنظيم الدولي أصبح يفتقر حاليا وخاصة في ظل العولمة إلى أي إطار مرجعي قانوني أو سياسي يمكن الاستناد إليه

(١) سعيد نجيدة: العولمة وحرية الإعلام، مرجع سابق، ص ٩٢.

لتحديد الخطوط الفاصلة بين الشأن الداخلي والشأن الخارجي أو بين مسئولية الدولة ومسئولية المجتمع الدولي(١).

وهكذا فإن قدرة الدولة على ممارسة سيادتها على إقليمها بالمعنى التقليدي بدت تتغير في ظل تحولات عملية العولمة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. فهذه التحولات تفرض قيودا ومحددات على قرارات الدولة وسياستها من ناحية، كما أن قدرات الدولة على التحكم في عمليات التدفق الإعلامي والمعلومات والمالي عبر حدودها تتآكل بصورة متسارعة من ناحية أخرى وهو ما دفع البعض إلى التساؤل عن مستقبل الدول القومية في ظل هذه التحولات.

وجدير بالذكر أن دول العالم الثالث تعتبر في معظمها الأكثر تأثيرا بهذه التحولات وذلك نظرا لاعتبارات عدة منها: ضعف وهشاشة أجهزتها وعدم رسوخ مؤسساتها في عديد من الحالات وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع تناقص أو تآكل قدرات الدولة على التصدي لها، بالإضافة إلى تدني القدرات التكنولوجية للعديد من الدول وضعف إمكانات وأطر التعاون الإقليمي فيما بينها(٢).

طرح مفهوم الدولة الإقليم كبديل عن الدولة القومية:

لقد أصبحت نهاية السيادة والدول وبروز الحكومة العالمية ممكنة أكثر من أي وقت آخر في ظل العولمة، بيد أن كل ذلك لن يحدث قريبا أو حتى خلال المستقبل المنظور فالعولمة لا تعني القضاء على الدولة أو بروز الحكم العالمي وعندما تتضمن

---

(١) حسن نافعة: ديمقراطية التنظيم الدولي، رؤية تحليلية، مجلة الديمقراطية، العدد الثاني، ربيع ٢٠٠١م، ص٥٥.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم: العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية، مرجع سابق، ص١٩٥م.

دخول البشرية إلى مرحلة سياسية جديدة يتم من خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات السياسية والقناعات والخيارات عبر المجتمعات والقارات وبأقل قدر من القيود والضوابط متجاوزة بذلك الدول والحدود الجغرافية.

فمع انكماش العالم وتقارب المجتمعات والارتقاء من المحلية إلى العالمية حدث أيضا تدويل لكافة القضايا التي تجاوزت طورها المحلي إلى الطور العالمي وأخذت تبحث عن الحلول العالمية(١).

يرى البعض أن زمن العولمة يعيد طرح فكرة الحكومة العالمية لا باعتبارها حلما بعيد المنال وإنما باعتبارها عملية في طور التشكيل والتكوين، فالتحولات التي طرأت على طبيعة الدولة القومية والحكومات الوطنية تحت ضغط العولمة لابد وأن تعكس نفسها بقوة على طبيعة التنظيم الدولي في زمن العولمة.

فالخيار المطروح الآن لم يعد خيارا بين احتمال قيام أو عدم قيام حكومة عالمية وإنما أصبح الخيار من نوع الحكومة المطلوبة في زمن العولمة.

وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن ثلاث بدائل لحكومات عالمية محتملة في زمن العولمة.

البديل الأول: حكومة خفية تمثل شبكة متسعة من تحالف غير معلن بين الشركات المتعددة الجنسيات وبعض مؤسسات المجتمع المدني بالتنسيق والتعاون مع حكومات مجموعة الدول السبع.

---

(١) عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مرجع سابق، ص٨١-٨٥.

البديل الثاني: حكومة معلنة مفروضة بحكم الأمر الواقع تجسدها الإدارة الأمريكية دورها منفرد أو من خلال مجلس الأمن أو حلف الشمال الأطلنطي حسب الأحوال.

البديل الثالث: حكومة منبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي تمارس عملها في ظل رقابة سياسية وقانونية. أي في ظل سلطة تشريعية وأخرى قضائية وهو ما يجب أن تكون. لكن الظروف لم تتضح بعد لوضعه موضع التنفيذ(١).

التحديات التي تفرضها العولمة على سيادة الدولة:

فلامتداد الجغرافي أو القرب المكاني لم يعد العامل الرئيسي في توفير القدرة على الاتصال والتواصل وأصبح التقدم الهائل في وسائل الاتصال هو الذي يوفر القدرة على الاتصال بين الجماعات والأفراد على الرغم من بعد المسافات الجغرافية مما أدى إلى وجود ما يعرف اليوم بالمجتمعات الإلكترونية(٢).

وتشير العولمة إلى التداخل الواضح لظواهر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون تقيد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو دون انتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة وبدون الحاجة إلى إجراءات حكومية رسمية(٣). وهذا يؤدي ضعف ولاء الشعوب لدولها التي تتواجد داخل حدودها وينعكس سلبيا على الولاء القومي والتجانس الاجتماعي والانتماء للدولة(٤).

---

(١) حسن نافعة: ديمقراطية التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص٥٧.

(٢) عصام فاهم العامري: مكانة الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية، مجلة شؤون الأوسط العدد ٧٧، تشرين الثاني، نوفمبر ١٩٩٨م، ص٦٠.

(٣) أحمد ثابت: العولمة حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد، مجلة شئون الأوسط العدد ٧٦، تشرين الأول، أكتوبر ١٩٩٨م، ص٨٥.

(٤) عمر الجويلي: العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مقدمة نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦م، ص ٧٦ – ٧٧.

وعلى الرغم من المقاومة التي تبديها الدولة القومية للعولمة فإن الاتجاه العالمي الجديد المتزايد نحو بروز عالم تتلاشى فيه الحدود الاقتصادية هو الشأن الذي قطع شوطا مهما من الإنجاز على أرض الواقع في خضم هذا الاتجاه المتزايد نحو عالم بلا حدود ثقافية والذي أخذ مرحلة التطور السريع وأن هذا الإنجاز سوف يخلق معطيات مادية ومعنوية ربما تعزز قيام عالم بلا حدود سياسية(١).

الوظائف المرتبطة بطبيعة الدور الذي تقوم به الدولة في عصر العولمة:

تقوم الدولة بعدة أدوار في عصر العولمة. فهناك دور للدولة بوصفها لازالت صاحبة السيادة والسلطان. ودور للدولة بوصفها تمثل إطارا نظاميا للتفاعلات السياسية في المجتمع، ودور للدولة كفاعل دولي وفي نطاق كل دور من هذه الأدوار تقوم الدولة بعدة وظائف وفيما يلي عرض لتلك الوظائف عند كل مستوى من هذه المستويات.

أ - وظائف الدولة بوصفها صاحبة السيادة والسلطان:

فالحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي وحماية الملكية الخاصة والعامة، تدخل في نطاق الوظائف التي تتمتع فيها الدولة بالسلطان والسيادة المطلقة أو شبه المطلقة، في حين أن الوظائف التي تدخل في نطاق فرض الضرائب والجمارك على سبيل المثال فإنها تواجه بالعديد من القيود الخارجية عن نطاق سيطرتها وتحكمها.

---

(١) Anthony G.Mc Grew and Paul G. Lewis, et al., Global Politics, Cambridge, Polity Press, (18) 1992.

ومن ثم فالدول تمارس وظائفها بوصفها تتمتع بالسيادة والسلطان النسبي في الحالة الأولى تكون مطلقة اليد في التصرف وفي الحالة الثانية تكون مقيدة بالعديد من القيود خارج نطاق تحكمها.

ب – وظائف الدولة بوصفها إطارا نظاميا:

أصبح من الضروري إعادة تنظيم العلاقة بين السياسة والمجتمع، فإن كانت الحرب الباردة قد شهدت اتساعا ملحوظا للحيز السياسي الرسمي بحكم الواقع القائم آنذاك، فإن المرحلة الحالية تشهد اتساعا ملحوظا لنطاق المجتمع المدني وانحسارا نسبيا للنطاق السياسي الرسمي والأمر يتطلب الوصول إلى صيغة متوازنة بين النطاقين تكفل تحقيق التكامل والتوافق والانسجام فيما بينهما، بما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة السياسية للمجتمع.

ج – الدولة كفاعل دولي:

في ظل العولمة لم تعد الدول هي الفاعل الدولي الوحيد فثمة فاعلان دوليان آخران ربما يكونا أكثر تأثير وفعالية في العديد من المجالات فهناك الشركات متعددة الجنسيات بثقلها المالي والاقتصادي والسياسي وهناك المؤسسات الدولية التي تلعب دورا هاما في عالم السياسة كمجلس الأمن ومنظمة التجارة.. إلخ.

كما أن هناك المنظمات الدولية غير الحكومية (الأهلية) ذات الطابع العولمي الكوني كمنظمة الشفافية وحقوق الإنسان، هذا الوضع الجديد لن يؤدي إلى اختفاء دور الدولة كفاعل دولي لأن الدولة كفاعل دولي هي مناط التحمل بالالتزامات والمسئوليات في حين أن هذه القوى الأخرى لا ترغب بل تحاول التهرب من التحمل بمثل هذه الالتزامات، في ظل هذا يبرز وضع الدولة في قيامها

بتنظيم عملية التحمل والحفاظ على كيانها الذاتي ويوفر لها القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات تجنبا لأية ضغوط دولية أو خارجية(١).

ومن أهم مظاهر العولمة السياسية أيضا ظهور مؤسسات وهيئات تتخذ صفة العالمية:

الاعتراف بوجود مشاكل عالمية والحاجة المتنامية لإيجاد حلول لها أدت إلى تحول منظمات المجتمع المدني إلى جماعات ضغط عالمية تعمل من أجل تحقيق الصالح العام الدولي، فالتغيرات المناخية والتلوث البيئي والتجارة غير المشروعة والتحولات المالية المشبوهة والأوبئة قد أجبرت معظم منظمات المجتمع المدني التي كانت تتوجه سابقا بوجهات قومية على التحول إلى جماعات ضغط دولية مثلما هي كذلك على مستوى صنع القرار الداخلي(٢).

فهناك ظواهر أخرى في العولمة أثرت على فاعلية منظمات المجتمع المدني من قبيل تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي ساهمت في الحوار العالمي وساعدتها على تخطي الحدود المحلية والإقليمية عبر البريد الإلكتروني بين مختلف المنظمات والأفراد والشعوب والتي تشارك فيما بينها في المصالح والإستراتيجيات لدرجة تأكيد البعض على التحول من المجتمع المدني إلى المجتمع المعلوماتي(٣).

---

(١) محمد سعد أبو عامود: الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة، مجلة الديمقراطية، السنة الأولى، العدد الثالث، صيف ٢٠٠١م، ص ٧٣ – ٧٤.

(٢) محي الدين محمد قاسم: المنظمات غير الحكومية وديمقراطية العلاقات الدولية، رؤية في المجالات والأبعاد، مجلة الديمقراطية، العدد الثاني، ربيع ٢٠٠١م، ص٥٦.

(٣) C. Splichael, from Civil Society to Information Society, In A. Calabrese et al., (eds.), Information Society, (Westla fayerre: Purdue Univ. Press,) 1994, pp. 50-51.

إن هذا التوجه نحو تكوين وتأسيس هيئات ومؤسسات مجتمع مدني عالمي وزيادة نفوذها وتدخلها في الشئون الداخلية للدول بشكل لم يسبق له مثيل وغير مسموح به في الماضي يحمل في طياته كثير من سمات العولمة(١).

وهذا التدخل قد يبدو للكثيرين مبررا ومقبولا لأن أهدافه الظاهرة رفع الظلم عن الناس والتخفيف من معاناتهم وحماية حقوقهم من استبداد الحكومات المتسلطة وقهرها لشعوبها إلا أنه في الوقت نفسه استغل وأسيء استخدامه. فعلى سبيل المثال نرى الولايات المتحدة تستغل مبادئ حقوق الإنسان ومسائل أخرى كالديمقراطية والعدالة والمساواة في التدخل في شئون الدول التي لا ترضى عنها أو تعاديها في حين تغض الطرف عن الحكومات التي ترضى عنها وتنفذ مطالبها ولا تعارض مخططاتها وبرامجها(٢).

ومن ثم التحرك مرهون بإرادة الدول الكبرى فقد تقع انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان وقد ترتكب من الجرائم ما يضع القائم بها تحت طائلة المحاكمة بارتكاب جرائم حرب وتقتضي مصلحة القوى الكبرى طمس الحقائق وعدم مناقشة آثارها لتوريط حلفائها أو لعدم الرغبة في محاكمة أفراد تكون مقدمة لمحاكمة نظام حليف أو يخدم سياسة واشنطن في منطقته، ومن ثم فقد يقع ما يمثل انتهاكا فظا لحقوق الإنسان ويندرج ضمن جرائم الحرب أو جرائم إبادة الجنس البشري ورغم ذلك لا تحدث الإدانة أو المطالبة بالمحاكمة بالإضافة إلى التحرك العملي لمواجهة وخير مثال على ذلك الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لقواعد القانون الدولي

---

(١) وليد عبد الحي: تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية (الجزائر، مؤسسة الشرق للإعلام والنشر، ١٩٩٤م) ص١١٢.

(٢) محمد علي الفرا: العولمة والحدود، مجلة عالم الفكر، المجلد ٣٢، إبريل – يوليو ٢٠٠٤م، العدد٤، ص٦٥.

الإنساني. كل ذلك دون أن تصدر إدانة دولية أو تناقش القضية في المحافل الدولية المعنية وقد تحدث الإدانة على استحياء فقط ودون المطالبة بالمحاكمة ومن ثم دون تحرك عملي للمواجهة ويبدوا ذلك واضحا في عمليات روسيا العسكرية في الشيشان وأمريكا في العراق. وقد يقع ما هو أقل من ذلك بكثير ولكنه يدخل في إطار انتهاك حقوق الإنسان فتصدر الإدانة وطلب المحاكمة والتدخل العسكري تحت مظلة الأمم المتحدة مثل البوسنة والهرسك أو حتى بدون مظلة الأمم المتحدة مثل كوسوفو وتحملنا هذه الانتقائية في التعامل مع قضية حقوق الإنسان من ثم طرح فكرة حق التدخل الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة وبروز ظاهرة العولمة إلى تسجيل الملاحظات التالية:

أ - إن الدول الكبرى في النظام الدولي الراهن وفي مقدمتها الولايات المتحدة تتعامل مع ملف حقوق الإنسان وفكرة حق التدخل الإنساني عبر منظور سياسي متكامل الأولوية فيه للمصالح الذاتية ومصالح الحلفاء.

ب - لأن نظام ما بعد الحرب الباردة يعطي الهيمنة للدول الرأسمالية وعلى رأسها أمريكا فإن إثارة قضايا حقوق الإنسان غالبا ما تتصرف إلى دول كانت تنتمي إلى المعسكر الاشتراكي أو كانت متحالفة معه لاسيما تلك التي لا تزال تحتفظ بهياكل نظم سياسية واقتصادية واجتماعية من قبل العقد التاسع من القرن العشرين.

ج - إن إثارة قضايا حقوق الإنسان وفكرة حق التدخل الإنساني تمت بصفة عامة على دول المعسكر الشرقي ولا ينصرف عليها جميعا بل على الدول الصغيرة منها فقط ولا يرد مطلقا في مواجهة الدول الكبرى. من هنا كان

منطقيا وفقا لهذا التحليل أن يجري التدخل في يوجوسلافيا ولا يطرح في مواجهة العمل العسكري الروسي في الشيشان.

د – إن ملف حقوق الإنسان على أهمية القصوى بات يستخدم لأغراض سياسية في مواجهة دول العالم الثالث فالدول التي تتكيف وتتأقلم مع الأجندة الأمريكية لا يشهر في وجهها السلاح أما تلك التي ترفض فإنها تتعرض لإشهار هذا السلاح في وجهها وتتم الدعوة للإدانة(١).

ومن أبرز المؤسسات أيضا بالإضافة لما سبق المؤسسات الاقتصادية الأكثر وضوحا في عصر العولمة:

لا شك أن ظهور المنظمات الاقتصادية العالمية وتزايد دورها وإثبات وجودها على المسرح الدولي كان عاملا قويا في بروز ظاهرة العولمة. وقد كانت الحاجة التي دعت إلى قيام هذه المنظمات الاقتصادية الآلية كآلية دولية مماثلة للأزمة الاقتصادية التي حدثت في العالم في الفترة ما بين ١٩٢٩ – ١٩٣٤م(٢).

فتم إنشاء صندوق النقد الدولي للانتشار والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، وقد أصبحت هذه المؤسسات بمنزلة سلطات دولية تملك حق وضع الأسس والضوابط والإجراءات ضد من يخل أو لا يلتزم بها(٣). ولذلك أصبحت تقوم بدور فعال ومهم ومؤثر في حركة الاقتصاد العالمي خاصة مع تحول عدد وغير قليل من دول الكتلة الشرقية في السابق إلى نظام السوق(٤).

---

(١) عماد جاد: التدخل الدولي بين الإنساني والسياسي، بحث منشور، مجلة الديمقراطية، العدد الثاني، ربيع ٢٠٠١م، ص٧٨.

(٢) رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧م، ص٣٢٠.

(٣) باسم علي خريسان: العولمة والتحدي الثقافي (بيروت، دار الفكر العربي، ٢٠٠١م) ص٦٩-٧٠.

(٤) حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، المجلد الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو ٢٠٠٠م، ص١٧٢.

وبما أن الولايات المتحدة تهيمن على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير فإنها تستخدمها في أحيان كثيرة كأدوات للتدخل في الشئون الداخلية للدول فتحرم الحكومات التي لا ترضى عنها من القروض والتسهيلات الائتمانية في حين تتساهل مع الحكومات التي ترضها عنها.

وتستعيد العولمة في التغلب على الحدود وتخطيها اقتصاديا بمؤسسات وهيئات ومنظمات مالية واستثمارية وتجارية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية.

وفي المجالات الأخرى كالفكر والثقافة والأمن تستعين العولمة بأجهزة ومؤسسات وهيئات عالمية مثل اليونسكو ومنظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات والمعتقدات والأديان وبأجهزة المخابرات في الدول الكبرى مثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(١).

توسيع الهوة بين الشمال والجنوب:

من أهم مظاهر العولمة على المستوى السياسي توسيع الهوة بين الشمال والجنوب، تمشيا مع سنة الوجود فقد نجحت مجتمعات في إحداث نهضة اقتصادية من خلال إنتاج المعرفة وإتقان تطبيقها في المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، بينما فشلت مجتمعات أخرى في تحقيق ذلك، ومن هنا تحولت المجتمعات البشرية إلى مجتمعات غنية ذات اقتصاد قوي. وتمتلك القدرة على التحكم في مواردها، ومجتمعات فقيرة ذات اقتصاد ضعيف تتحكم فيها عوامل خارجية وتفتقر للسيادة على مقدراتها.

---

(١) محمد علي الفرا: العولمة والحدود، مرجع سابق، ص ٧١.

ونظرا لأن غالبية المجتمعات الفقيره تقع في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية فقد عرفت بدول أهل الجنوب بينما عرف سكان الدول الغنية بأهل الشمال، ويمثل سكان أهل الجنوب ثلاثة أرباع البشر في العالم، ويتوقع بحلول المستقبل القريب تزداد هذه النسبة إلى أربعة أخماس البشر وهم يمثلون ما يزيد على ثلثي مساحة اليابسة، وبينما هم يعانون من بعض المشكلات المزمنة كنقص الاحتياجات الأساسية كالغذاء والكساء والسكن والعناية الصحية والتعليم والازدحام وانخفاض أسعار المواد الأولية مع زيادة أسعار السلع الصناعية التي يستوردونها(١).

وبالإضافة إلى زيادة الحروب الداخلية في بعض الدول وبالتالي ازدياد حدة مشكلة اللاجئين وتزايد حدة الأزمات الاقتصادية وتوسيع الفوارق الاجتماعية والطبقية في بعض الدول الأخرى مما أدى بشكل عام إلى تدني أوضاع التنمية البشرية بالإضافة إلى أن تزداد التفاوت بينه وبين الشمال في موارد الاتصال ومصادر المعلومات والتعرض لوسائل الإعلام.

وتقدم الأرقام صورة قاتمة للفجوة بين الدول الغنية والفقيرة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة للاتصالات والمعلومات ففي منتصف التسعينات تشير الإحصاءات إلى أن أجهزة التليفزيون في الدول المتقدمة لكل مائة شخص كانت أربع أضعاف ما هو موجود في البلاد النامية أما أجهزة الراديو فكانت ٦ أضعاف ما لدى الدول النامية لكل ١٠٠٠ من السكان وسبعة أضعاف الكتب المنشورة لكل ١٠٠ر٠٠٠ من السكان وفي الوقت ذاته لم تصدر جرائد يومية في ٣٧ دولة أغلبها من الدول النامية(٢).

---

(١) محمد عبد الحكيم محمد: دور الإعلام الوطني في حفظ هوية لمجتمع أمام تيار العولمة، مجلة الفن الإذاعي، العدد ١٥٥ أكتوبر ديسمبر، ١٩٩٨، ص١٠.

(٢) سعيد نجيدة: العولمة وحرية الإعلام، مرجع سابق، ص١١٩.

وهناك بعض التقارير التي صدرت عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يحذر فيها من أن العولمة من شأنها أن تخلق وضعا غير طبيعي من حيث تزايد اتساع الفجوة بين لأقلية جدا من الأغنياء والأغلبية العظمة من طبقة الفقراء والتي لا تكاد تقوى على تحصيل قوت يومها ولا تحظى بمكتسباتها خصوصا في كثير من المجالات ومن هنا أشار أحد هذه التقارير إلى أن مبادرات الأغلبية العظمى من القوى الاقتصادية والسياسية في العالم تجاه النتائج المتلاحقة حيث الفجوة تزداد اتساعا بصورة هائلة بين الأغنياء والفقراء والجدير بالذكر أن الفارق في الدخل بين نسبة ٥٪ التي تعد أكثر ثراء وغني من سكان الأرض ونسبة ٥٪ الأكثر فقرا تتمثل بنسبة ٧٤ إلى واحد في حين كانت هذه النسبة ٩٠ إلى واحد في عام ١٩٩٠م مقابل ٣٠ إلى واحد في عام ١٩٦٠م.

وقد انخفضت نسبة دخل الفرد في أكثر من ٨٠ دولة عما كانت عليه قبل عشر سنوات حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي يعد العاشر من نوعه في مجال التنمية البشرية ذلك الأمر الذي أدى إلى أن يوصي التقرير بإعادة النظر في برنامج قواعد العولمة والذي أدى إلى اتساع الهوة بين الدول والأفراد الذين يستفيدون من العولمة وبين هؤلاء الذين يعانون رغما من إرادتهم من آثارها السلبية وتظهر الإشكالية السلبية للعولمة جلية في تجارة المخدرات والإنترنت والثقافة الشعبية وغسيل الأموال إلى جانب حملات الوقاية من مرض الإيدز[1].

وهناك من يرى أن العولمة تقدم المزيد من الفرص والإمكانيات التي يمكن أن تسهم في حل العديد من المشكلات المزمنة التي تعاني منها دول العالم الثالث إلا أن

---

(١) عبد العزيز إدريس الخطابي: العولمة سبب في اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٤١٤، صفر ١٤٢١هـ مايو، يونيو ٢٠٠٠ من ص ٨٤.

هناك اتجاها غالبا يقول بعكس ذلك ويؤكد أن العولمة بوضعيتها الراهنة سوف تسهم في استمرار تفاقم أزمات ومشكلات العديد من دول العالم الثالث من ناحية وتعميق الفجوة بين الشمال والجنوب من ناحية أخرى(١).

ويرد فشل دول الجنوب في تحقيق طفرة للحاق بدول الشمال المتقدمة إلى العديد من العوامل لعل من أهمها استمرار الهيمنة الأجنبية في التدخل في سياسات هذه الدول بالإضافة إلى سيادة النظم الاستبدادية وقمع الحريات والافتقار إلى الممارسات الديمقراطية وفساد الحكام والنخب السياسية. وإذا أضفنا إلى ذلك كله الميراث التاريخي القديم والذي يتمثل في التخلف بكل أنماطه بشكل عام والأمية وانخفاض الوعي الاجتماعي لإدراكنا جسامة مهمة التنمية حتى لو خلصت نيات النخب السياسية(٢).

الواقع أن دول الجنوب وشعوبها في حاجة إلى إستراتيجية سليمة تمكنها من تفادي مخاطر العولمة وتمكنها من الاستفادة مما تحكمه من فرص إيجابية، والحقيقة أن مصر قد بلورت هذه الإستراتيجية وعبرت عنها وأعلنتها على المجتمع العالمي في الخطاب الذي ألقاه الرئيس مبارك في منتدى دافوس الذي عقد في سويسرا خلال الفترة من ٢٩ يناير إلى ٢ فبراير من عام ٢٠٠٠م فقد تحدث مبارك عن رؤية دول الجنوب للأوضاع الاقتصادية العالمية مؤكدا أنه ليس من العدالة في شيء أن ينفرد عدد من الدول المتقدمة وعدد أقل من المؤسسات المالية الدولية باتخاذ القرارات المصيرية التي تؤثر على العالم كله دون أن يجري نوع من الحوار البناء والتفاعل المتكافئ مع الغالبية العظمى من الدول التي يتم تهميشها.

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم: العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية، مرجع سابق، ص٢٠٠.
(٢) السيد يسن: العولمة والطريق الثالث، مرجع سابق، ص٥١.

وهنا وضع مبارك خمس حقائق تمثل جوهر الأزمة الاقتصادية العالمية وهي:

١. هي أن إعداد الذين يعانون الفقر في العالم يزدادون بصفة مطردة كل عام على الرغم من الحديث البراق عن فوائد العولمة.

٢. هناك إحساس متنامي لدى الأسواق الصاعدة في الدول النامية بأن هناك ظلما ملموسا في النظام الاقتصادي العالمي وهذا الظلم يؤدي إلى نفس المكاسب والنجاحات التنموية التي حققتها هذه الدول خلال سنوات من الجهد والعرق.

٣. إن كثرة الحديث عن العولمة كواقع لا تعني استقرار الاقتصاد العالمي. بل هناك حالة من الإضراب في الأسواق العالمية وإضراب مماثل في أداء المؤسسات المالية مما ينعكس بالسلب على الأسواق الناشئة في الدول النامية.

٤. هي ما تنطوي عليه العولمة الاقتصادية من فوضى ظاهرة للعيان وأبرز دليل على هذه الفوضى هي انعدام الرقابة على أسواق المال وغياب التنسيق فيما بنها.

٥. غياب الحوار الفعال والمنظم بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة[١].

(١) إبراهيم نافع: إنفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م) ص٢٥١ ـ ٢٥٢.

الجوانب الاقتصادية للعولمة:

التجليات الاقتصادية هي الأكثر وضوحا:

إن التغيرات والتطورات الاقتصادية هي الأكثر وضوحا وبروزا من غيرها لأن العولمة في الأصل اقتصادية وأبعادها ومظاهرها الأخرى كالإعلامية والثقافية والاجتماعية ...إلخ جاءت متأخرة أو كانت تابعة.

ففي خلاص القرن الماضي وبالتحديد منذ عقد السبعينات لم تعد النظرية الكنزية التي عالجت الأوضاع الاقتصادية العالمية. التي بدأت تشهد تباطؤا في النمو الاقتصادي أعقبه كساد مصحوب بتضخم مالي.

ففي ذلك الوقت نجح تدخل الدولة في الاقتصاد وعن طريق إقامة المشاريع الاقتصادية لامتصاص البطالة وتحويل العاطلين إلى منتجين ومستهلكين في الوقت نفسه حتى لدولاب العمل أن يدور، وهكذا انتقلت الدول الرأسمالية إلى ما يسمى باقتصاد دولة الرفاه(١).

ومنذ السبعينات من القرن الماضي بدأ التفكير في العودة إلى الاقتصاد الكلاسيكي الذي أسسه كلا من "**أدم سميث**" و"**ديفيد ريكاردو**" الذي يقوم على الحرية الاقتصادية أو الليبرالية وشعارها كان آنذاك دعه يعمل دعه يمر. وقد أطلق على أتباع هذا الاتجاه اسم التقليديون الجدد أو الليبراليون الجدد. وقد اعتنقت كلا من إدارة الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت "**رونالد ريجان**" وحكومة "**مارجريت تاتشر**" البريطانية هذا التوجه الاقتصادي الذي أطلقت بموجبه يد الرأسمالية وكان يقود هذه الحركة "**ميلتون فريدمان**" مستشار ريجان الاقتصادي و"**فريدرشي فون هايك**" مستشار تاتشر الاقتصادي(٢).

---

(١) رمزي زكي: الاقتصاد والسياسي البطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧م، ص ٣١٩ – ٣٢١.

(٢) حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، مرجع سابق، ص ٨٠ – ٨١.

وتعني العولمة في مجال الاقتصاد بشكل عام زيادة التبادل التجاري بين الدول نتيجة لتخفيض وإزالة الرسوم والحواجز الجمركية وغير الجمركية، أمام انتقال السلع والخدمات، فليست هناك دولة تنتج كل الخدمات والسلع والخامات التي يحتاج إليها مواطنوها. ولذلك تبادلت القبائل والعشائر والدول منذ الأزل البضائع فيما بينها، وفي العصر الحديث توسع تبادل المنافع بين الاقتصاديات المختلفة بشكل كبير وخاصة فيما بين الدول الغربية والمتقدمة بعد الحرب العالمية التالية.

ومع مرور الوقت اتخذت العلاقة الاقتصادية بين الدول أشكالا جديدة تتجاوز التعاملات التجارية التقليدية التي تقتصر على معاملات الدول مع بعضها البعض، وكانت مظاهر الاتصال والاندماج العالمي قد انتقلت من الاقتصاد إلى غيره من نواحي الحياة(١).

فالعولمة الاقتصادية ليست في حد ذاتها شكلا طارئا من أشكال التطور البشري وإنما هي امتداد لعملية التطور الرأسمالي التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصراع والتوسع والنمو المتسارع والبطئ منذ مرحلتها الجينية الأولى في القرن الخامس عشر إلى مرحلة نشؤها في القرن الثامن عشر ومن ثم تطورها إلى شكلها الإمبريالي المعولم في نهاية القرن التاسع عشر(٢).

ففي هذه المرحلة التي وصل فيها النظام الرأسمالي دوره الإمبريالي المعولم الذي يسعى استنادا من منطق إرادة القوة المتوحشة إلى العودة بشعوب العالم إلى الجواهر وقواعد النشأة الأولى للرأسمالية وآلياتها التدميرية القائمة على قواعد

(١) هناء عبيد: العولمة، مرجع سابق، ص ١٨- ١٩.
(٢) غازي الصوراني: العولمة وطبيعة الأزمان في الوطن العربي وآفاق المستقبل، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٢٩٣، يوليو ٢٠٠٣م، ص ١٠٠ – ١٠١.

المنافسة الأنانية التي تضمن هيمنة الأقوى للاستيلاء على فائق القيمة المحلي في بلدان الجنوب بالقوة العسكرية والاحتلال المباشر أو عبر أنظمة التبعية والخضوع أو كلاهما معا ضد مقدرات شعوب العالم الفقيرة باسم الخصخصة والانفتاح والليبرالية الجديدة تحت ستار زائف من الشكل الأحادي الديمقراطي الليبرالي وحقوق الإنسان هدفه الضغط على دول العالم عموما والعالم الثالث خصوصا للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار برامج التصحيح والتكيف التي تمثل أول مشروع أممي تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج البلدان الفقيرة في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة وحرمانها من الفائض الاقتصادي وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة(١).

حيث تتجلى انعكاسات المخاطر الاقتصادية الناجمة من تزايد أشكال تراكم الثروات في الاتساع المتزايد للفجوة بين القلة من الأثرياء والأغلبية الساحقة من الفقراء التي يزداد وضعها فقرا وتخلفا وتهميشا وذلك أدى إلى انتقال الكم الكبير من بلدان العالم الثالث من حالة التبعية إلى الاحتواء(٢).

الدول النامية التبعية الاقتصادية إلى الاحتواء في ظل العولمة الاقتصادية:

على عكس من نظام الاعتماد المتبادل بين دول الشمال الرأسمالية المتقدمة الذي يتألف من فاعلين أقوياء ومتساويين نسبيا فإن نظام الشمال الجنوبي يتألف من فعالين مختلفين في قوتهم الاقتصادية والسياسية النسبية ويتميزون بعدم

(١) رمزي زكي: الليبرالية المستبدة (القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٣م) ص٧٩.
(٢) غازي الصوراني: العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١٠١.

المساواة مع دول الشمال في معدلات دخولهم الفردية. وتتمثل المشكلة الرئيسية التي تتعرض لها الأقطار التي يتألف منها هذا النظام في اعتماد هؤلاء أو تبعيتهم لفاعلين أقوياء في نظام الشمال فالتبعية تعكس علاقة غير متسقة نسبيا بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية(١).

وتأخذ التبعية أشكالا عدة منها التبعية التجارية والتبعية الاستثمارية والتبعية الثقافية وقد صدق **رمزي زكي** حينما قال: أنه على الرغم من حصول مجموعة الدول المتخلفة على استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وانفصالها عن النظام الاستعماري ذي الهيمنة السياسية المباشرة، إلا أن هذه الدول من الناحية الواقعية، بقيت في حالة تبعية للاقتصاد العالمي وكجزء لا ينفصل عنه وذلك بفضل عاملين وهما:

أولاً: نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي ورثته هذه الدول عن مرحلة الاستعمار الذي فرض عليها نوعا من الهيكل الاقتصادي المشوه الذي يرتبط بالخارج أكثر من ارتباطه بالداخل من خلال توقفه على إنتاج وتصدير المواد الخام للسوق الرأسمالي العالمي واستيراد المواد المصنعة عبر ما توفره حصيلة الصادرات من موارد.

ثانياً: طبيعة التشكيلات الاجتماعية التي تكونت في حضن الاستعمار التي تتميز بتعدد أنماط الإنتاج وخضوعها وتوجهها بشكل عام إلى الأسواق الخارجية. وفي ضوء هذا الهيكل المشوه والتشكيلات الاجتماعية التي تبلورت منه تكلست حوله، استمرت حالة التبعية الاقتصادية للخارج

---

(١) Joan Edelman Spero, The Polities of International Economic Relations, 4 Thed, (New York: St. Marin's Press, 1995), p.11.

بعد الحصول على الاستقلال السياسي إلا إذا تمكنت من تحقيق تحررها الاقتصادي، أي نفي تبعيتها للخارج(١).

وستخضع الأقطار النامية في ظل العولمة إلى قرارات سياسية أكثر منها اقتصادية تتخذها مؤسسات دولية ليس لهذه الأقطار سلطة أو تأثير عليها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تعكس كلها هيمنة أقطار الشمال على أقطار الجنوب، بمعنى أن النظام الاقتصادي اليوم هو نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية فالعولمة الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية ولم يعد يؤمن بتدخل الدول في نشاطاته(٢). فالدولة لم تعد الفاعل والمحور الرئيسي للنشاط الاقتصادي والتجاري على الصعيد العالمي وإنما أصبح للفاعلين الجدد دور محوري في مجالات الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية. وهذا الانتقال للثقل الاقتصادي من المحلي إلى العالمي يقلص من سيادة الدولة وسلطاتها ووظائفها خصوصا في مجال رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية، "وسنتعرض إلى وظائف الدول في المجال الاقتصادي بعد ذلك" فعلى المستوى الدولي تفرض العولمة الاقتصادية تحويل كل شيء إلى سلعة قابلة للاتجار دوليا فكل شيء معرض للبيع في ظل العولمة(٣).

---

(١) رمزي زكي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر ١٩٩٩م، ص٤٢٩ – ٤٣٠.

(٢) عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مرجع سابق، ص٦٧.

(٣) هيثم الكيلاني: نمطية العلاقات الدولية الجديدة، مجلة كلية خالد العسكرية، المملكة العربية السعودية، العدد ٦١، مايو ٢٠٠٠م، ص٢٥.

بالإضافة إلى أنه قد طرأت على ظاهرة العولمة الاقتصادية في الربع الأخير من القرن الماضي بعض المظاهر:

١. انهيار أسوار عالية كانت تحتمي بها بع الأمم والمجتمعات من تيار العولمة. حيث اكتسح تيار العولمة مناطق مهمة من العالم كانت معزولة بدرجة أو بأخرى مثل دول أوربا الشرقية والصين.

٢. الزيادة الكبيرة في تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأقطار وتنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر.

٣. ارتفاع نسبة السكان في داخل كل قطر التي تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به سواء كان ذلك عن طريق الاتصال عبر وسائل الاتصالات المختلفة أو بواسطة السياحة أو بالتحويلات المالية الخارجية.

٤. لم يقتصر التبادل بين الدول على السلع ورءوس الأموال بل تعدى ذلك إلى تبادل المعلومات والأفكار وأصبح هو العنصر الغالب على العلاقات بين الأمم والشعوب والأقمار وكان لهذه الأمور تأثيرها المباشر وغير المباشر على الدولة التي فقدت الكثير من سلطاتها متغيرة الكثيرة من سماتها(١).

وستتعرض الأسواق والمؤسسات المالية خاصة الأجهزة المصرفية في البلدان النامية إلى منافسة شديدة نتيجة لاتفاقية الجات والتي تم التوصل إليها عام ١٩٩٧م والتي بموجبها وافقت سبعون دولة على فتح أسواقها المالية للمنافسة الخارجية، بالإضافة إلى الحجم الهائل من الديون لخارجية التي تنوء تلك الدول بحملها فإن حرية حركة رأس المال ستزيد من الأعباء المالية ومخاطر عدم

(١) جلال أمين: العولمة والدولة، مرجع سابق، ص ١٥٤، ١٥٥، ١٦٢.

الاستقرار الاقتصادي المحلي فيها ويقصيها في النهاية عن أسواق المال لعالمية. فالنسبة الضئيلة من تدفقات رأس المال والاستثمار المباشر موجهة إلى دول الجنوب في حين يتوجد الكم الأكبر منها إلى البلدان المتقدمة ذاتها(١). نتيجة لذلك ستبقى البلدان النامية الفقيرة أكثر تعرضا للأحداث والسياسات الاقتصادية في البلدان الغنية في ظل تزايد ديونها والتناقص المستمر في الموارد المالية المتاحة لها في ظل التقلبات الكبيرة في أسعار الطاقة وصعوبة التكهن بها ومستقبل قدرتها على رسم سياسة اقتصادية في البلدان المتقدمة والمهيمنة على الاقتصاد العالمي(٢). وتصبح إستراتيجيات الإدارة الاقتصادية المحلية محدودة الفاعلية وتفرض قوى السوق من الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية الحاكمة تطابقا بين جميع الأقطار مهما كانت مواقعها وتفضيلاتها(٣).

وبذلك ستؤدي العولمة إلى تحولات اقتصادية خطيرة ستقود بدورها إلى نتائج كاسحة متمثلة بشكل خاص في دمج المجتمعات المتنوعة في إطار ثقافة اقتصادية موحدة تسيطر عليها القوى الاقتصادية العملاقة التي لا تهدف إلا لتعظيم العائد القوي على استثماراتها(٤).

---

(١) World Investment, Report (New York, United Nation, 2000), P.Xvi.

(٢) نمير فيردار: الحاجة إلى التكامل في الشرق الأوسط مجلة الندوة، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، السنة ٣، العدد ٢، يونيو ١٩٩٦م، ص٤٧.

(٣) برهان الدجاني: البعد العالمي وتأثيراته على الاقتصاد العالمي، مجلة أوراق اقتصادية، العدد ١٤، فبراير ١٩٩٩م، ص ٧ – ٨.

(٤) إبراهيم دبدوب: العولمة وأسواق رأس المال في منطقة المنتدى، مجلة الندوة، السنة ٥، العدد ٤، ديسمبر ١٩٩٩م، ص٩.

وبذلك ستنقل العولمة البلدان النامية من حالة التبعية الاقتصادية السائدة إلى حالة الاحتواء، لاغية بذلك استقلالها الاقتصادي إن كان لذلك الاستغلال وجود أصلا.

الوظائف الاقتصادية للدولة في عصر العولمة:

في ظل العولمة لم تعد الدولة هي الفاعل الدولي الوحيد، فثمة فاعلان دوليان آخران ربما يكونا أكثر تأثيرا وفاعلية في العديد من المجالات فهناك الشركات العملاقة متعددة الجنسيات بثقلها المالي والاقتصادي والسياسي، وهناك المؤسسات الدولية التي تلعب دورا هاما على المسرح السياسي والاقتصادي الدولي كمجلس الأمن ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. بالإضافة إلى وجود بعض الشخصيات ذات الثقل المؤثر بفعل قوتهم المالية والعلمية وقدرتهم على التأثير في الأحداث السياسية والاقتصادية على المستوى الكوني.

وفي ظل وضع كهذا تبرز وظيفة الدولة في المجال الاقتصادي:

فإذا رجعنا إلى الأدبيات المعاصرة التي عنيت بدراسة الدولة ووظائفها الجديدة في عصر العولمة سنلحظ اهتماما وتركيزا واضحا على مجموعة الوظائف الاقتصادية للدولة ربما يرجع ذلك إلى ازدياد وأهمية العوامل الاقتصادية في الوقت المعاصر والتغيرات التي طرأت على الأنشطة الاقتصادية والتحول الذي يشهده العالم من الاقتصاد المصنعي إلى اقتصاد المعرفة هذا بالإضافة إلى أن للعوامل الاقتصادية تأثيرها المباشر على المواطنين والمجتمع.

حيث خصص البنك الدولي في تقريره السنوي عن التنمية في العالم عام ١٩٩٧م لموضوع الدولة في عالم متغير وحدد التقرير الوظائف الاقتصادية للدولة على النحو التالي:

١. إيجاد قاعدة أساسية من القانون وحماية حقوق الملكية.

٢. توفير بيئة حميدة للسياسة العامة تتسم بالشفافية والمرونة وعدم الفساد.

٣. الاستثمار في البشر والبنية الأساسية.

٤. حماية المستضعفين.

٥. حماية البيئة الطبيعية.

وقد اتفق معظم الخبراء الاقتصاديون على ضرورة قيام الدولة بالوظائف التالية في المجال الاقتصادي:

أ - وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي وتوفير الضمانات القانونية والإدارية اللازمة لقيام القطاع الخاص بدوره في النشاط الاقتصادي مع متابعة وضع الضوابط اللازمة لامتثاله للقواعد القانونية المنظمة لنشاطه.

ب - توفير الظروف الملائمة للمنافسة ومنع الاحتكار وذلك من خلال تفعيل مبدأ الشفافية في المعاملات والمعلومات والسعي إلى مقاومة الفساد وصولا إلى مستوى تقل فيه درجة الفساد إلى أقل درجة ممكنة.

ج - وضع منظومة من السياسات المالية والنقدية المرنة القادرة على تمكين الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي الذي يمكن أن يحدث نتيجة لاقتصاد السوق.

د – علاج الخلل الذي قد يحدث في توزيع الدخل من خلال منظومة من السياسات الاجتماعية المتكاملة التي تتعامل مع الآثار الاجتماعية غير الحميدة المحتملة الناتجة عن ذلك.

هـ – إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية المحتملة من خلال وضع منظومة من السيناريوهات المحتملة وتطورها باستمرار وإعداد فرق لإدارة الأزمات المتوقعة والمحتملة(١).

إخضاع الغالبية العظمى من الدول للهيمنة الاقتصادية الأمريكية:

في ظل الأوضاع المتدهورة الناتجة عن أزمة التطور السياسي الاقتصادي التي استفحلت في بلدان العالم الثالث عموما والتي أدت بها إلى المزيد من الإلحاق والتبعية في علاقتها بالشروط الرأسمالية الجديدة كان لابد لإستراتيجية رأس المال المعولم انسجاما مع نزوعه الدائم نحو التوسع والامتداد أن تسعى إلى إخضاع الجميع لمقتضيات مشروع الهيمنة الأمريكية المعولم(١). وقد ازداد هذا الأمر توحشا بعد حادث الثلاثاء الأسود فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م وما شكلته هذه الأحداث من منعطفا رئيسيا في التاريخ حيث فرضت هذه الأحداث تبدلات عميقة في أولويات النظم العالمي الجديد فسقوط برجي مانهاتن رمزي القوة الاقتصادية الأمريكية وجزء كبير من مبنى البنتاجون رمز القوة العسكرية ينذر ببداية النهاية لنظام القطب الواحد وانحدار غطرسة القوة الواحدة الحاكمة

---

(١) عبد الله هدية، الدولة والديمقراطية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ٧٤ – ٧٥.

(٢) غازي الصوراني: العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص١٠٢.

والمتحكمة في العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا نحو التواضع والشراكة وتبادل المصالح مع الآخرين. وكان لهذا الحادث تداعيات فورية على الاقتصاد العالمي والأمريكي.

التداعيات الفورية للاقتصاد العالمي والأمريكي إثر حادث الحادي عشر من سبتمبر:

- حيث أصيبت أسواق المال العالمية فور وقوع الهجوم بصدمة عنيفة فقد أغلقت بورصة وول استريت لمدة أسبوع وانخفضت سوق الأسهم في لندن وباريس وطوكيو وغيرها من مؤشرات الأسهم العالمية كما انخفض سعر الدولار مقابل العملات الرئيسية العالمية.

وفي ميلانو وباريس شهد التعامل في البورصات إقبالا ضعيفا يشوبه الحذر والقلق كما تضررت بورصات لندن وفرانكفورت وغيرها من البورصات العالمية.

- وفي النقل الجوي أعلنت الشركتان الأمريكيتان الرئيسيتان أنهما سوف تستغنيان عن ٢٠٠٠ عامل لأن وضعهما المالي قد تدهور بشدة.

وفي مجال السياحة والنقل الجوي فإن أحداث الهجوم قد أصابت هذين القطاعين إصابة مباشرة الأمر الذي دعا مثل الحكومة السويسرية إلى سرعة إنقاذ خطوطها الجوية بمبلغ مليارين ونصف المليار دولار.

وفي يوم ٢٠٠١/٩/١٤م أقر الكونجرس مبلغ ٤٠ مليار دولار لتمويل خطة الطوارئ ولتحرك للرد على الاعتداءات.

ومع استمرار الهجمات الجوية في أفغانستان واستهداف أكثر من خمس سكان الكرة الأرضية من عرب ومسلمين واتهامهم بالإرهاب دخلت السياحة

والنقل الجوي في مرحلة ركود شديد إضافة إلى التباطؤ الاقتصادي الأمريكي والعالمي الذين أصبحا يهددان مستقبل ١٥٠ مليون عامل يعملون في مجال السياحة والسفر على مستوى العالم(١).

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت الإستراتيجية الأمريكية تستهدف هدفين متكاملين هما تعميق العولمة الاقتصادية أي سيادة السوق عالميا وتدمير قدرة الدولة والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية وهذا هو جوهر الإمبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين(٢).

ولجأت الولايات المتحدة لإتباع العديد من السياسات الاقتصادية التي أثرت ومازالت تؤثر على جميع دول العالم مثل السياسة النقدية الهادفة إلى تضييق التعامل على الدولار ومنح تخفيضات ضريبية تمتد لفترة طويلة والرقابة المشددة على الحسابات المعرفية ومصادرها(٣).

وبعد أحداث سبتمبر والذي كانت فيه أمريكا القوة الأكبر في العالم أصبحت بعده أمريكا قوة متوحشة تضرب هنا وهناك(٤).

---

(١) محمد علي حوات: الإعلام والإرهاب في ضوء أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ١٠٩، أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٢م، ص ١٣ – ٢٤.

(٢) سمير أمين: ورقة بحثية بعنوان، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، المؤتمر الدولي حول "صراع الحضارات أم حوار الثقافات"، القاهرة ١٠ – ١٢ مارس ١٩٩٧م، تحرير فخري لبيب (القاهرة، مطبعة التضامن، ١٩٩٧م) ص٧٦.

(٣) علي لطفي: المتغيرات العالمية ومستقبل الاقتصاديات العربية، مجلة الديمقراطية، السنة الخامسة، العدد ١٩، يوليو ٢٠٠٥م، ص٢٢٠.

(٤) السيد يمين: الحرب الكونية الثالثة، عاصفة سبتمبر والسلام العالمي (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م) ص٢٤.

الشركات متعددة الجنسيات:

الشركات متعددة الجنسيات هي تعبير عن نتائج تنظيمي للقوانين الأساسية للتطور الرأسمالي في حقبته الراهنة. وقد استدعت هذه القوانين ضرورة تدويل الإنتاج الرأسمالي، أو بتعبير آخر جعل العمليات الأساسية للإنتاج وإعادة الإنتاج المتراكم وتنظيم عمليات العمل والتسويق والتوزيع تتم على صعيد عالمي.

أما في الحقبة الحالية فقد أصبح النشاط على الصعيد الدولي بؤرة وتكثيفا للقوانين الأساسية للتطور الرأسمالي بحيث أن الرأسمالية ذاتها لم تعد نظاما ممكنا تاريخيا للإنتاج إلا مع التحول المطرد إلى نظام دولي بصورة مباشرة. ويعني ذلك تحول جزء متزايد من الأهمية من عمليات الإنتاج والأصول المنتجة إلى الانخراط في منظومة عالمية النطاق(١).

وتتسم هذه الشركات بأنه لم يعد لها هوية أو جنسية محددة ولم تنتمي لدولة ولا تعترف بموطن الدولة لقد واحدة ولا تؤمن بالولاء لأية قومية أو منطقة جغرافية. كما أنه ليس لهذه الشركات مقرا واحدا ولا تتأثر بسياسات دولة من الدول متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط التجاري والمالي والصناعي، فمقرها الإداري في دولة والتسويقي في دول ثانية والهندسة في دولة ثالثة والإنتاجي في دولة رابعة والإقليمي دولة خامسة والدعائي والإعلاني في دول سادسة والتنفيذي في دولة سابعة. وهكذا إن هذه الشركات تعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم، بل الكون بأسره، لذلك فهي لا تجد أية صعوبة في نقل سلعها وخدماتها

---

(١) محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القوميات ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر ١٩٨٦م، ص٩.

وأصولها وإداراتها ومراكز بحوثها إلى أي مكان بالعالم مستخدمة في ذلك آخر التقنيات التي تقلص الزمان والمكان(١).

وفي محاولة لدراسة ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات أصدرت لجنة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٤م تقريرا رصد نحو ٣٧ ألف مؤسسة رئيسية تعمل خلال التسعينات تتبعها نحو ٢٠٦ ألف مؤسسة منتسبة في الخارج ولكن غالبا ما يكون هذا التقرير أقل من واقع أنشطة هذه الشركات إذ يصعب حصر هذه الأنشطة تصنيعها خاصة مع تزايد الضغوط التنافسية وسرعة التغير التكنولوجي. ولا شك أن هذه التحولات المتسارعة تجعل من الصعوبة تتبع العلاقات المتشابكة بين الشركات ذات النشاط الدولي والدولة الأم وكذلك بين هذه الشركات والدول التي تعمل بها، وبصفة عامة يمكن النظر إلى العلاقات بين المؤسسات المتعددة الجنسيات، والحكومات على أنها تجمع بين التعاون والمنافسة والصراع، وفي إطار علاقة التعاون أشار بعض الباحثين إلى أن كثيرا من هذه الشركات هي مؤسسة وطنية لها عمليات دولية وليست مؤسسات أو شركات عالمية مندمجة دون قاعدة جغرافية أصلية لكل منها(٢).

ولا شك أن النواة الصلبة التي يتربع على عرشها كهان الأممية المالية تتمثل أساسا في الشركات متعددة الجنسيات، فحوالي ٣٧٠٠ شركة من هذه الشركات مع فروعها ١٧٠٠٠٠ المنتشرة في جميع أنحاء العالم هي الماسكة في مطلع التسعينات بتلابيب الاقتصاد العالمي(٣). ويقدر عدد هذه الشركات حاليا بحوالي

---

(١) عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مرجع سابق، ص ٧٠.
(٢) محمد شومان: عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، مرجع سابق، ص٣٨.
(٣) الحبيب الجنحاني: ظاهرة العولمة الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص٢٨.

٦٥ ألف شركة متعددة الجنسيات وحوالي ٨٥٠ ألف فرع تابع لها تشكل العناصر الرئيسية لمنظومة الإنتاج المعولم(١).

فملياراتها العابرة للقارات بسرعة الضوء تحدد أسعار الصرف الأجنبي وكذلك القوة الشرائية لهذا البلد أو ذاك ولعملته إزاء بقية عملات بلدان العالم. فالقوة المالية لهذه الشركات يفوق دخل دول بأكملها ومن أمثلة ذلك حيث يفوق رقم معاملات جنرال موتورز الدخل الوطني للدنمارك وفورد يفوق دخلها الدخل الوطني لجنوب أفريقيا. وتويوتا يفوق دخلها الدخل الوطني للنرويج(٢).

فلا غرابة بعد ذلك أن يتحول قادة العالم إلى خدم في بلاط هذه الشركات مما كان له الأثر السيئ على الديمقراطية وتطبيقها في جميع أنحاء العالم.

حيث يرى بعض الباحثين أو أغلبهم أن للشركات متعددة الجنسيات دورا سلبيا في تعزيز وتطوير القيم الديمقراطية:

فالشركات متعددة الجنسيات دورا سلبيا في تدعيم وتعزيز القيم الديمقراطية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وإن كانت في الدول النامية تظهر هذه الآثار السلبية أكثر من غيرها وذلك اعتمادا على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السلبية التي تطرأ على الدولة الأم المتقدمة والمضيفة النامية، ويقصد بالآثار الاجتماعية التغيرات التي تطرأ على التركيب الاجتماعي في الدول النامية وهو هيمنة رأس المال الزراعي والتجاري وتكون الرأسمالية الوطنية في ركاب رأس

---

(١) طه عبد العليم: الاقتصاد المصري في عصر العولمة، رؤية إستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥م (الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥م) ص٦٠.

(٢) الحبيب الجنحاني: ظاهرة العولمة، مرجع سابق، ص ٢٨.

المال الأجنبي المسيطر ونقل المهارات والعقول إلى مركز الشركات متعددة الجنسيات في الدول الأم مما عرف بهجرة العقول(١).

الأمر الذي يقوي من هيمنة الاحتكار الأجنبي الذي تمثله هذه الشركات. ونظرا لاستخدام هذه الشركات معدات وأساليب تكنولوجية حديثة في الدول النامية هناك زيادة جديدة في نسبة العاطلين عن العمل ونتيجة لافتقار هذه الدول لحركة نقابية منظمة وقوية فإن العمال يعملون دون رعاية مما يسهم في قمع المجتمع المحلي واستخدام القوى المحلية ضد بعضها لضمان استمرار هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على ساحة الحراك الاجتماعي في الدول النامية(٢).

أما الآثار السياسية لهذه الشركات في الدول النامية فمنها فرض الدولة الأم التي تمارس الشركات نشاطها انطلاقا من تشريعاتها القومية على الشركات التابعة لمؤسساتها في الدول النامية ومشاركة هذه الشركات في الصراع السياسي الدائر داخل الدول النامية حول تأييد أو رفض عمل هذه الشركات في الدول المضيفة وتقدمها بمطالب ذات طابع سياسي.

ومن الآثار الاقتصادية المترتبة على عمل هذه الشركات أنها استغلت فارق أجور القوى العاملة المتخصصة في الدول النامية عن مثيلتها في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى توافر مصادر التمويل المحلية واتساع حجم السوق وضخامة المواد الخام الأولية اللازمة للصناعة كل ذلك لمصلحتها الخاصة دون أن تقوم بأي جهد

---

(١) محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م) ص ٣١٧ – ٣١٨.

(٢) محمد السيد سعيد: المرجع السابق نفسه، ص ٣٤٢.

يذكر في عمليات نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية الحديثة السائدة في الشركات الأم بالدول المتقدمة(١).

ويرى البعض أن العصر الحالي هو عصر تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدولة وسلطاتها فهي تهدد بهروب رؤوس أموالها ما لم تستجب الحكومات لمطالبها العديدة مثل منحها تنازلات ضريبية وتقديم مشروعات البنية التحتية لها مجانا وإلغاء وتعديل التشريعات التي كانت تحقق بعض المكاسب للعمال والطبقة الوسطى وخصخصة المشروعات والشركات العامة المملوكة للدول والكثير من الخدمات العامة التي كانت الحكومات تقوم بها(٢).

هذا بالإضافة إلى قيام هذه الشركات بالاعتداء على القيم الديمقراطية مثل الحرية والمشاركة وتشويه صورة المؤسسات السياسية القائمة مثل الأحزاب والبرلمان ومؤسسات صنع القرار مثل استخدام الرشاوى وإفساد النخبة الحاكمة للانحراف بمؤسسات الحكم وتحويلها أداة طيعة لخدمة مصالحها. لذا فإن هذه الشركات لا تسعى إلى القضاء على جهاز الدولة أو سلطاتها وإنما تعمل كل ما في وسعها للحفاظ الشكلي على هذا الجهاز لتحقيق مأربها لأن القضاء أو التخلص من جهاز الدولة يسهم في كشف القناع المزيف الذي ترتديه هذه الشركات كوسيلة وحيدة للتنمية السياسية بإقامة دولة ديمقراطية تسودها القيم الديمقراطية من حرية ومساواة ومشاركة، والتنمية الاقتصادية بتأسيس وترسيخ دولة الرفاهية الاقتصادية(٣).

---

(١) حسن نافعه: سيف الدين عبد الفتاح: (محرران)، العولمة والعلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٧.

(٢) هانس بيتر مارتن، وهارلدشومان: فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر ١٩٩٨م، ص٧٢ – ٧٤.

(٣) جون راي: الفجر الكاذب، أوهام الرأسمالية الكاذبة، ترجمة محمد عناني (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م) ص١٢٨ – ١٢٩.

دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي:

يتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي حيث يتواصل نمو الإنتاج الدولي مع تعاظم هذا الدور وتدل التقديرات الحديثة على أنه يوجد اليوم حوالي ٦٥٠٠٠ شركة متعددة الجنسيات وقرابة ٨٥٠٠٠ شركة أجنبية منتسبة لها في شتى أنحاء العالم كما تساهم هذه الشركات بأكثر من عشر الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي وثلث الصادرات العالمية.

ولقد أصبح لهذه الشركات تأثير واضح على اقتصاديات الدول المختلفة سواء كانت دولا نامية أو متقدمة مما ينعكس بدوره على نمط الإنتاج العالمي وشكل العلاقات الاقتصادية الدولية وأصبحت هذه الشركات أقوى المؤسسات بلا منازع قلق وتزايد عددها بشكل كبير وزادت نسبة ما تنتجه من سلع وما تقدمه من خدمات للتجارة الدولية أو المجتمعات المحلية التي تعمل بها حتى وصلت الهيمنة على العبد من الصناعات (سلعية وخدمية) خاصة التي تلعب فيها التكنولوجيا دورا كبيرا وأصبحت لا تسيطر على الاقتصاد العالمي ولكن على السياسة والثقافة أيضا(١).

ويتضح ذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في حقل الإعلام والاتصال حيث يثير التعاون بين كثير من شركات الإعلام والاتصال والترفيه متعدد الجنسية والوطن أو الدولة الأم ومثل هذا التعاون يثير إشكاليات ثقافية وسياسية ترتبط بعمليات العولمة الإعلامية "وهو ما سنتعرض له بالتفضيل خلال العولمة الإعلامية" وبالخصوصية الثقافية للمضامين والبرامج الإعلامية والترفيهية وأغلب

(١) علي لطفي: المتغيرات العالمية ومستقبل الاقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص ٢١٩.

شركات الإعلام والترفيه والمعلومات تقدم منتجات ثقافية وصورا ورموزا ترتبط بالمجتمع أو دولة محددة. من هنا يصعب نفي علاقة الارتباط والتعاون بين الشركات والدول الأم التي تنتمي لها سياسيا وثقافيا(١).

ويمكن قياس التأثير الاقتصادي لهذه الشركات بطرق مختلفة: فعام ٢٠٠١م بلغ رقم مبيعات هذه الشركات قرابة ١٩ تريليون دولار وكان أعلى بمقدار الضعف من قيمة الصادرات العالمية في نفس العام مقارنة بعام ١٩٩٠م عندما كان الرقمان متساويان تقريبا.

وقد زاد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ١ر٧ تريليون دولار عام ١٩٩٠م إلى حوالي ٦ر١٦ تريليون دولار عام ٢٠٠١م(٢).

ويلاحظ أن عدد الدول التي غيرت سياستها وقوانينها في مجال الاستثمار لم يزد على ٣٥ دولة عام ١٩٩١م في حين بلغت ٩١ دولة عام ٢٠٠١م.

بالإضافة لأقدام العديد من الدول على إبرام اتفاقيات استثمار ثنائية علاوة على ذلك فقد احتلت قضية الاستثمار مكانة بارزة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١م(٣).

وتهيمن الشركات متعددة الجنسيات على ثلثي التجارة العالمية وتنجز حوالي نصف هذه التجارة داخل شبكة المصانع التابعة إلى الشركات القابضة ولذلك فإن هذه الشركات أصبحت محور العولمة والقوة الدافعة لها دون انقطاع(٤).

---

(١) محمد شومان: عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، مرجع سابق، ص ١٦٧.
(٢) بول هيرست، جرهام طومسون: ما العولمة، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر ٢٠٠١م، ص١٠٤ – ١٠٥.
(٣) علي لطفي: المتغيرات العالمية ومستقبل الاقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص٢١٩.
(٤) هانس بيتر مارتن، وهاردشومان: فخ العولمة والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، مرجع سابق، ص٢٠٦.

منظمة التجارة العالمية:

منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الورثية لمنظمات الجات الاتفاقية العامة للرسوم والتعريفات والتجارة.

حيث انتهت جولة أوروجواي في ديسمبر ١٩٩٣م، وتعتبر هذه الجولة من أكثر الجولات التي تمت في إطار الجات شمولا سواء من حيث الموضوعات التي تطرح للمناقشة من قبل في إطار الجات مثل التجارة والخدمات والتجارة المرتبطة بالاستثمارات(١).

حيث أن الاقتصاد وفي قلبه التجارة لفت الأنظار إلى ظاهرة العولمة قبل غيره من نواحي الحياة في العالم، فقد لعب تحرير التجارة العالمية بمعنى التبادل الحر للسلع والخدمات فيما بين الدول دورا سياسيا في زيادة تشابك العلاقات الدولية وبالتالي تحقيق الاندماج الاقتصادي العالمي في مراحله المختلفة وصولا إلى المرحلة الحالية للعولمة(٢).

وتمت المصادقة على بنود منظمة التجارة العالمية بواسطة ١٢٤ دولة من دول العالم ونوقشت في مراكش عام ١٩٩٤م وأقرت بعد ذلك بصفة نهائية في ١ يناير ١٩٩٥م، وبقيام منظمة التجارة تكون ظاهرة عولمة الأسواق قد بلغت ذروتها!!

غير أن ظاهرة العولمة ظاهرة شاملة لها أبعاد متعددة، سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ويمكن أن نشير إلى بعض أهداف عولمة التجارة من خلال تحليل بعض البيانات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، مثل(٣):

---

(١) علي لطفي: المتغيرات العالمية، ومستقبل الاقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص ٢١٧.

(٢) هناء عبيد: العولمة، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٣) حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٢٠١ ـ ٢٠٤.

١. إلغاء الحواجز والقيود أو تخفيضها إلى أقل درجة ومنها القيود الجمركية والتعاريف.

٢. تحرير التجارة بمعنى سيادة قوانين السوق ومنها قوانين العرض والطلب وإلغاء تدخل الدول سواء بالتخطيط أو إنشاء شركات عامة.

٣. خصخصة الاقتصاد بمعنى قيادة القطاع الخاص وإلغاء أو تحجيم القطاع العام.

٤. تكامل الأسواق العالمية بمعنى الموافقة على حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والأشخاص عبر الحدود القطرية.

٥. الشفافية في المعلومات وعدم حجب المعطيات فيما يتعلق بحركة التجارة في الأسهم والعملات.

٦. التكامل في الصناعة والزراعة وتقسيم الأعمال وقيام الصناعة المنافسة الأكثر جودة والأقل تكلفة واستيراد الأقل تكلفة والأكثر جودة وعدم حماية السلع المحلية.

٧. السماح للشركات متعددة الجنسيات بحرية الاستثمار وإعطاء المستثمر الأجنبي إعفاءات ضريبية وتسهيلات والسماح بتحويل الأرباح والأصول وإقرار حرية النقد الأجنبي وتحرير أسعار الصرف للعملة المحلية وعدم تفضيل المستثمر المحلي على الأجنبي (١).

وتعد هذه النتائج والآثار التي أسفرت عن تحولا لا يستهان به في معالم النظام التجاري الدولي والنظام الاقتصادي العالمي، بل يمكن القول أن تحرير التجارة

(١) زكريا بشر إمام: في مواجهة العولمة (عمان، روائع مجدلاوي، ٢٠٠٠م) ص١٢٩-١٣١.

الدولية والسلعية والخدمية سيضفي سمة العالمية على الاقتصاد الدولي نتيجة التخفيض الكبير للحواجز الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية مما يجعل العالم يتحول كما ذكر **هانتجتون** في كناية صراع الحضارات، إلى قرية صغيرة تعمل في إطار التفاعل بين إنتاج وحضارات الشعوب المختلفة.

كما أن إنشاء منظمة التجارة العالمية لتختص بتنظيم شئون التجارة الدولية يعني استكمال أركان النظام الاقتصادي الدولي حيث يضطلع صندوق النقد الدولي بتنظيم النظام المالي الدولي (١).

ومن الملاحظ أن شروط التوقيع على اتفاقية التجارة العالمية هي شروط تنسجم مع شروط البنك الدولي وشروط صندوق النقد الدولي.

شروط البنك الدولي:

يقدم البنك الدولي شروطه على شكل نصائح فمن يأخذ بها تقدم له القروض والتسهيلات من البنك كما يعطي البنك شهادة صلاحية تؤكد سلامة الاقتصاد المحلي لمن يأخذ بشروط البنك وهذه الشهادة تؤهله للاقتراض من مؤسسات التمويل العالمية والإقليمية أما من لا يحصل على تلك الشهادة فلا يستطيع الاقتراض لا من البنك الدولي ولا من مؤسسات التمويل الأخرى ويمكن تلخيص شروط البنك الدولي على النحو التالي:

---

(١) علي لطفي: المتغيرات العالمية ومستقبل الاقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص٢١٧.

فهناك شروط الاقتراض منها القضاء على العجز في ميزان المدفوعات وتشمل هذه الشروط سواء أدت إلى تخفيض العجز أم لا!!":

أ – تحرير سعر الصرف للعملة المحلية في مقابل الدولار وتخفيضها ما أمكن وذلك بدعوى تحفيز الصادرات الرخيصة والحصول على عملات أجنبية.

ب – تحرير الاستيراد من جميع القيود وهذا أيضا لمصلحة الاستثمارات الأجنبية إذ أنه يفتح الباب أمام السلع المنتجة خارجيا.

ج – إقامة أسواق للعملات والأسهم.

د – إلغاء حماية السلع المحلية وعدم التوقيع على اتفاقيات تفضيلية ما أمكن ذلك، فتح الأسواق للأرخص والأكثر جودة، تنافس حر على مستوى العالم.

وواضح أن هذا الشرط أيضا يعمل لمصلحة الشركات متعددة الجنسيات لأنها تنتج سلعها حيث وجدت المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة وتملك إمكانيات النقل.

هـ – من شروط البنك الدولي القاسية على الفقراء أن ترفع الحكومات الوطنية كل أنواع الدعم على السلع والخدمات الصحة والتعليم.. وغيرها. وهذا يضر كثيرا بالفقراء لأن رفع الدعم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار للسلع الضرورية (الخبز، الكهرباء، الماء) وكذلك الخدمات الضرورية مثل التعليم والعلاج والموصلات.

و – رفع موارد الدولة بفرض الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة وتخفيض العمالة في الدولة وتخفيض الإنفاق الحكومي وتقليل السيولة

وهذه إجراءات ذات طبيعة انكماشية تؤدي إلى قلة المعروض من النقود وتؤدي إلى الركود الاقتصادي المحلي وهي تمثل قيودا أيضا على الاقتصاد الوطني مما يتعارض مع فلسفة التحرير الاقتصادي.

وهكذا فهي حرية للأجنبي وقيود وضغط على الوطني مما يؤدي إلى إفلاس الشركات الوطنية.

ز - رفع أسعار الوقود المحروقات والخدمات العامة.

ح - الحد من السيولة ومن نمو عرض النقود وهي تهدف كذلك لتنمية السوق النقدي والمالي للبورصات وأسواق الأسهم.

ط - الأخذ بسياسة التحرير الاقتصادي كلها وتحجيم تدخل الدولة في الاقتصاد وتسريح العمالة الزائدة في أجهزة الدولة(١).

شروط صندوق النقد الدولي هي نفس شروط البنك الدولي والفارق أن صندوق لنقد الدولي يضع جدولا زمنيا لإجراء التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والمالي وهو الأخذ بسياسات الصندوق وتطبيق سياسات البنك الدولي. فويل للفقراء من تلك الشروط.

إن هذه السياسات في مجملها وضعت لتراعى مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك المستثمر العالمي وهي بكل تأكيد لا تحمل هموم المواطن ولا تحقق رفاهيته وليس لها دخل بالاستقرار السياسي.

بل على العكس من ذلك فحيثما حل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تم تدمير القدرات الوطنية وأفقرت الطبقات الوسطى والرأسمالية الوطنية بالكامل.

---

(١) زكريا بشير الإمام: في مواجهة العولمة، مرجع سابق، ص١٣٠ - ١٣٣.

ويلاحظ أن إتباع سياسات صندوق النقد الدولي وتطبيق شروط البنك الدولي يؤدي إلى النتائج التالية:

١. ارتفاع نسبة البطالة في البلاد التي تطبق سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٢. رفع الدعم الحكومي على السلع الضرورية والخدمات يؤدي إلى إفقار الطبقة الوسطى وضعف القوى الشرائية للمواطنين.

٣. خفض معدلات الأمور وإتاحة عمالة رخيصة للشركات متعددة الجنسيات.

٤. إبعاد الدولة من التدخل في الاقتصاد يجعل السوق تحت رحمة الرأسمالية المتوحشة والشركات متعددة الجنسيات.

٥. إجبار الدول النامية على فتح أبواب الاستيراد وهكذا يمكن البلدان الصناعية من تحريك اقتصادها وتقليل البطالة بها.

٦. تؤدي هذه السياسة إلى اختلال كبير في ميزان المدفوعات استيراد بلا تصديرا فهي تهزم سياسة الاعتماد على الذات نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع فلن يسمحوا لك إن نحن أطعنا سياسات البنك الدولي والصندوق[١].

تفسير العولمة الاقتصادية:

في التفاعل مع عملية العولمة الاقتصادية ينبغي على دول العالم النامي الانطلاق من فهمها باعتبارها محصلة لتحولات تاريخية موضوعية من حيث الأساس تفسرها خمسة متغيرات أساسية وثيقة الترابط ذات تأثير متبادل هي:

---

(١) منير الحمش: العولمة ليست الخيار الوحيد (دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م) ص٩٧-٩٨.

أولاً: الثورة التكنولوجية الحديثة وبالذات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتحقيقها نقلة نوعية في تطور المجتمعات شأن الثورة الصناعية، ليرتقي المجتمع من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلومات بما يضمنه الانتقال من تحولات جذرية شملت، هيكل الاقتصاد العالمي والتخصص الإنتاجي الدولي والاعتماد الدولي المتبادل في مصنع عالمي الأقسام وتقليص الزمان والمكن في السوق المالية العالمية.

ثانياً: انتصار المنظومة الرأسمالية في الحرب الباردة، وهزيمة النظام الاشتراكي وتداعي نماذج التوجه الاشتراكي ومحاولات التنمية المستقلة، وقد وفر ما سبق قوة دفع غير مسبوقة نحو عولمة التحول إلى اقتصاد السوق وتراجع وتغير دور الدولة في الاقتصاد واحتدام السعي المحموم لتعظيم الربح من جانب الشركات متعددة الجنسيات المهيمنة على السوق العالمي.

ثالثاً: اختلال هيكل القوى العالمي في ظل تفوق ساحق للقدرات الاقتصادية والمعرفية والعسكرية وغيرها من عوامل القوة الشاملة لصالح القطب الأمريكي المهيمن والتفاوت الهائل في توزيع القدرات العالمية بين شتى الدول ومجموعات الدول ومن ثم تباين قدرتها على إدارة العولمة وخاصة بالمشاركة في وضع قواعدها.

وهو ما ارتبط بتعاظم ضغوط المنظمات العالمية الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات لتقليص سيادة الدولة حسب قدرتها النسبية في مجال وضع واتخاذ القرار في السياسة والاقتصاد.

رابعا: تبدل الأولويات في البيئة العالمية المتغيرة بإعلاء غايات التحول إلى اقتصاد السوق وتعظيم تنافسية المجتمعات والشركات والارتقاء بنوعية التعليم والصحة.

خامسا: تطور الفكر الاقتصادي وغير الاقتصادي في تعبيره عن المتغيرات السابقة وتأثيره عليها حيث برزت مفاهيم التنمية البشرية والتنمية المستدامة...إلخ وأعيدت صياغة مفاهيم التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والأمن القومي (١).

اتجاه العولمة الاقتصادية:

العولمة الاقتصادية في دول العالم النامي واتجاهاتها عبرت عن مؤشرات متعددة ومتكاملة في مقدمتها:

أ - عولمة إنتاج السلع والخدمات حيث يقدر بحوالي ٦٥ ألف شركة متعددة الجنسيات وحوالي ٨٥٠ ألف فرع تابع لها تشكل العناصر الرئيسية لمنظومة الإنتاج المعولم حيث تقوم الشركات بالتنسيق بين سلاسل الإنتاج في الفروع المنتشرة في سائر أنحاء العالم كما توظف لصالح المصنع العالمي المتعاقدين المحليين من الباطن الذي يعملون خارج نطاق المصانع ويستخدمون العمال في منازلهم.

ب - عولمة السياسات الاقتصادية في ظل تنفيذ اختياري أو إجباري لبرامج صندوق النقد الدولي للاستقرار الاقتصادي وبرامج البنك الدولي للتصحيح الهيكلي إضافة إلى تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

---

(١) طه عبد العليم: الاقتصاد المصري في عصر العولمة، مرجع سابق، ص٥٩ - ٦٠.

فقد عمل ذلك كله على إعادة صياغة السياسات الاقتصادية محصلة لعوامل بعضها حركة المصلحة وبعضها أملاه الأمل وفرضه الضعف.

ج - عولمة النظم الاقتصادية والاجتماعية حيث تسارعت عملية عولمة النظم الاقتصادية والاجتماعية بإعادة تشكيلها على صورة اقتصاد السوق المفتوح وذلك انطلاقا من إخفاق اقتصاديات الأوامر الحمائية وتجارب التنمية المستقلة في مواصلة وارتقاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د - عولمة الأولويات الاقتصادية أي إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية الوطنية وفق مقتضيات الانفتاح وضرورة الاستجابة للتحديات العالمية الجديدة وقد تبدل الدور الاقتصادي للدول النامية وتعاظم الاعتماد على القطاع الخاص وآليات السوق.

هـ - عولمة المفاهيم الاقتصادية التي تجلت في تبدل مفهوم الأمن القومي بإدراك أسبقية بعده الاقتصادي والتكنولوجي تحت تأثير التعليم من هزيمة الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة وتحول مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي من نزعته للاستقلال عن السوق الرأسمالي العالمي إلى سعي لبناء أسس الاندماج المتكافئ في الاقتصاد المعولم.

لكن المفهوم الجديد للأمن القومي الأمريكي بعد ١١ سبتمبر لم يستبعد شن الحروب والتدخل في الأمور الداخلية للدول النامية لفرض نمط محدد للإصلاح(١).

(١) طه عبد العليم: الاقتصاد المصري في عصر العولمة، مرجع سابق، ص٦٠ - ٦١.

الجوانب الاجتماعية للعولمة:

إن ما تخلقه العولمة من آثار اجتماعية تتناول في الأساس صلاتها بقضايا معينة كتوزيع الثروات العالمية وكم فرص العمل المتاحة ومعدلات الجريمة وطبيعة العلاقات الإنسانية والمستوى المعيشي للأفراد وعملية إشباع احتياجاتهم الضرورية وعند هذا الحد تتكشف أبرز سلبيات العولمة، حيث أشاع منظرو العولمة عددا من المقولات التي اتخذت تدريجيا شكل مبادئ اقتصادية بحتة لا تهتم بمصالح الأفراد الأقل ثراء وما لبثت هذه المبادئ أن احتلت مكانة واضحة في السياسات الاقتصادية العالمية ومنها مثلا: أن مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقرات أصبح عبئا لا يطاق، وعلى كل فرد أن يتحمل قدرا من التضحية حتى يمكن كسب المعركة في حلبة المنافسة الدولية، وأن شيئا من اللامساواة بات أمرا لا مناص منه. وفي الوقت نفسه تعمل العولمة على إعادة هيكلة أو تنظيم العلاقات الإنسانية والأسس التي تستند إليها فالمذهب الاستهلاكي غير المراقب والشعور بالفردية والحاجة إلى مزيد من الاستقلالية من شأنه أن يضعف من دور الأسرة والمؤسسات التعليمية وربما أيضا المؤسسات الدينية لما جلبته تلك الاستقلالية من الاعتقاد بأن كل شيء مرخص ومباح وهو ما يتعارض والمعايير الأخلاقية التي يفرضها نسق القيم السائدة في المجتمع والتي يتوقع لها أن تتضاءل(١).

ويسجل إعلان المنظمات غير الحكومية المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية بمدينة دربان بجنوب أفريقيا أن الأشكال الحالية من العولمة

---

(١) إبراهيم إسماعيل عبده محمد: العولمة والثقافة السياسية للشباب الجامعي، دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعتي عين شمس والزقازيق، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الاجتماع) ص٤١، ٤٢.

والسياسات المادية الدولية ومؤسسات التجارة الدولية وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات تمنع كافة الشعوب من التمتع بحقوقها الكاملة الاقتصادية والثقافية والسياسية وتكرس وتعمق الاستبعاد الاجتماعي للجماعات الأكثر تهميشا.

وأوضح تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، أنها عولمة منصفة توفر الفرص للجميع. كما أن العالم يمكن أن يكون أكثر أمنا وإنصافا وأخلاقية وشمولا ورخاء لغالبية البشر وليس لقلة فقط وداخل المجتمعات وذلك إذا ما تم تحويل مسار إدارة العولمة من منظور إنساني، بالتحول من هيمنة الاهتمام بالأسواق إلى هيمنة الاهتمام بتلبية الحاجات الأساسية للبشر على جميع المستويات العالمية والإقليمية والوطنية المحلية(١).

مفهوم المسئولية الاجتماعية "نشوء المجتمع الجديد":

ومن تجليات ظاهرة العولمة التي يروج لها الغرب ويضاعف من انعكاساتها في وسائل الإعلام العالمية تجسيد مفهوم المسؤولية الجماعية وتقلص مساحة الحكم الفردي وثورة الشباب والنساء والموضة أي باختصار تتيح نشوء المجتمع الجديد، فهذه الثورة تعلن موت الأيديولوجيا والطوباويات الأخيرة وإن كان بنشر أنواع جديدة من الأيديولوجيا المرتبطة بشكل أو بآخر بالتكنولوجيا الرقمية والخيال الافتراضي ولذلك راجت فكرة القرية الكونية تتألق في سوق الأفكار الجاهزة للاعتناق تساعدها في ذلك الأزمات الدولية(٢).

---

(١) طه عبد العليم: الاقتصاد المصري في عصر العولمة، رؤية إستراتيجية، مرجع سابق، ص٦٨.

(٢) بركات محمد مراد: آليات العولمة وأقنعتها الثقافية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٨٣، خريف ٢٠٠٤م، السنة ٢١، ص١٥٠-١٥١.

ولكي تحقق العولمة حلم التوحد الإنساني هذا عليها أن تسعى إلى إقامة نوع من الخلق العالمي أو أخلاقيات الحد الأدنى التي تشترك فيها ثقافات العالم أجمع وهم لا يرون في ذلك الخلق العالمي تناقضا مع الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية لشعوب العالم. فهذا الخلق العالمي يقوم على مبادئ إنسانية عامة وهذا شأنها ولا يجوز أن يترك أمر هذه المبادئ بل يجب فرضها من خلال المنظمات الدولية ومواثيق حقوق الإنسان العالمية والأول معقود على تكنولوجيا المعلومات كي توفر الوسائل العلمية لحوار مثمر بين ثقافات العالم وذلك بهدف تقريب وجهات النظر بغية تحديد مضمون هذا الميثاق الأخلاقي العالمي الجديد ميثاق عصر ثقافة المعلومات الذي سيحقق في رأي دعاة العولمة السلام والسعادة للجميع ويؤلف بين قلوب البشر على اختلاف أجناسهم وثقافتهم(١).

فلقد أفرزت العولمة عالما وصل فيه الاغتراب عن القيم السماوية وعن الجار وعن الذات إلى حد لا يمكن التغطية عليه باستهلاك الأيديولوجية وأظهرت العولمة الحاجة إلى توحيد القيم والأخلاق فقد أوصل النظر في واقع النظام العالمي وأصوله ورؤى مستقبلية، إلى الشك في قدرته على أن يثمر تعاونا دوليا لحل مشاكل عالمنا. إن كل ما تستطيع أن تفعله العولمة هو التجنيس الثقافي الذي تتحول فيه ثقافات الشعوب إلى مهرجانات وطنية وعقائدها إلى مجرد طقوس ومآثر تراثها إلى وثائق الأرشيف ومقتنيات المتاحف(٢).

---

(١) نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، العدد ٢٧٦، ديسمبر ٢٠٠١م، ص٤٠٥ – ٤٠٦.

(٢) أحمد صدقي الدجاني: عن العروبة والإسلام وقضايا المستقبل (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩م) ص٦٦ – ٦٧.

فالعولمة أثارت بشكل متناقض وعيا عالميا وأنعشت في نفس الوقت نزعة إلى التعصب القومي فانتشار الآليات الدولية لحقوق الإنسان مع سهولة الاتصالات وازدياد المعرفة ببقية العالم، بالإضافة إلى نشأة الكثير من الشبكات غير القومية لمتابعة الكثير من القضايا والاهتمامات الخاصة بالجماعات المهنية، الجماعات النسائية، نشاطات حقوق الإنسان وأنصار حماية البيئة...إلخ أن المشاركة في هذه الشبكات يخلق شعورا بالانتماء لكيانات غير القومية تمتد فيما بعد خارج حدود الدولة الأم. وهذا الوعي يترسخ مع زيادة انتقال الناس عبر الحدود القومية وذلك بالاختيار الحر أو نتيجة كونهم ضحايا القهر.

وفي نفس الوقت فإن تدويل القيم والمؤسسات يفرز نوعا من العشوائية والاغتراب والخوف لدى الكثير من الأفراد والجماعات. وإن زحف حدود السوق يهدد مجتمعات كانت قد حافظت لوقت طويل على تراثها وأساليب معيشتها على مدى أجيال طويلة مثل السكان الأصليين الذين تحتوي مساكنهم على الكثير من الثروات الطبيعية فهؤلاء يؤكدون رد الفعل غالبا برفض المثل والمؤسسات العالمية وفي بعض الأحيان تتمسك هذه الشعوب بتراثها وأحيانا بل غالبا بشكل سلبي في اتجاه كراهية الأجانب هناك انتماء متعمد للولاءات والانتماءات الضيقة(١).

والهدف الرئيسي الذي يشغل وسائل الإعلام المهيمنة في عالمنا هو تدعيم الانغماس في العوالم النفسية الذاتية للأفراد كل في عالمه بعيدا عن الآخرين حتى لا ينتبهوا إلى الآلية الاجتماعية التي تتجاوز الأفراد لتعتصرهم جميعا على حد سواء

(١) باتشي كاي: العولمة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، مجلة رواق عربي، القاهرة، العدد ٩، عام ١٩٩٨م، ص٣٢، السنة ٢١، ص١٥٤-١٥٦.

آلية السوق العالمية ولعل ما طرح في سياتل ودافوس وبورت اليجيري عام ٢٠٠١م من احتجاجات شعبية عارمة على هيمنة السوق العالمية من خلال منظمتها التجارية يعد مؤشرا للصراع المهول الذي صار يتشكل بين مصالح رأس المال العالمي من ناحية والشعوب المنتجة للقيم المادية والمعنوية كافة من الناحية المقابلة.

ولعل هذه الاحتياجات الرافضة لن تكون إلا أول الغيث في العقود القادمة بعد أن يتم تنفيذ كافة بنود منظمة التجارة العالمية وهنا يمكن أن تؤدي آليات التلاعب بالعقول دورها المعهود في محاولة طمس معالم هذا الصراع في وعي وأذهان عامة الناس وذلك بالتأكيد على الخلاص الفردي في مقابل التصور الجماعي لمصادر الإحباط والقهر الاجتماعي فبدءا بألعاب اليانصيب وانتهاء بالجوائز العالمية في مجال الثقافة والأدب نجد هذه النزعة التفتيتية طاغية(١).

فالأعمال الأدبية والروائية التي يغرق فيها أبطالها في أغوارهم النفسية هي التي تحظى بالجوائز العالمية كجائزة نوبل مثلا ومن ثم يروج لها على مستوى العالم أجمع لتشكل عن وعي أو غير وعي من مؤلفها – لبنة في ثقافة التوافق مع آليات السوق العالمية في مرحلتها الضارية الحالية والمستقبلية(٢).

أما الوعي بضرورة مواجهة الآليات العدوانية لتلك السوق الدولية وذلك بتكريس معارضة اجتماعية تتصدى لها من جانب المنتجين المباشرين فيقتضي النقد المحذر من أوهام الخلاص الفردي والكسب السريع التي تبثها وسائل الإعلام السائدة خاصة بعد انفراد معسكر واحد بفرض نفوذه وهيمنته على العالم.

---

(١) بركات محمد مراد: آليات العولمة وأقنعتها الثقافية، شؤون اجتماعية، العدد ٨٣، خريف ٢٠٠٤م، السنة ٢١، ص١٥٤ – ١٥٦.

(٢) مجدي يوسف: من التداخل إلى التفاعل الحضاري، كتاب الهلال، العدد ٦٠٦، يونيو عام ٢٠٠١م، ص٨٣-٨٤.

لعل آلية التركيز على ذاتية الفرد في مجابهة الآخرين هي التي تدور حولها مجموعة من الآليات الفرعية التي تحرص أجهزة الإعلام المهيمنة على بثها حتى تحافظ من جانبها على إعادة إنتاج الوضع القائم بكل ما فيه من لا عقلانية وعدوانية على أبسط حقوق عامة البشر.

لذلك يجب التركيز على حماية شرائح الضعفاء من السكان والأقليات أن الحق في الاختلاف ينبغي أن يطبق في كل مكان مادام أنه لم يفتح الباب للتعصب أو خرق حقوق الإنسان(١). كما ينبغي الاهتمام باحترام الوجود الإنساني وبتحمل المسؤولية فكل حياة على سطح الأرض بما في ذلك الوجود الإنساني تندرج في إطار نظام أعلى يتجاوز حياتنا، ونحن كأفراد ومجتمعات محلية ومجتمعات كبرى ينبغي أن نحترم هذا الإطار الأسمى ونتصرف باعتبارنا أوصياء عليه وأن نقهر نزعات الأنانية فردية كانت أو جماعية، فاحترام الإنسانية وكذلك الحفاظ على احترام كل فرد والحياة الإنسانية في كل مراحلها بالإضافة للحفاظ على البيئة تعتبر شروطا مسبقة لضمان استدامة وتواصل وإنسانية الحضارة الكونية(٢).

وبناء على ذلك فمن المفروض الاستفادة من التطورات التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال ومن عمليات التبادل التجاري العالمي في إحداث تقارب بين المجتمعات الإنسانية بقصد تحقيق الشراكة المستقبلية في بناء عالم اليوم والغد

---

(١) عبد السلام المسدي: العرب والكونية، مستقبل الثقافة العربية (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٧م) ص٤٤٤.

(٢) بركات محمد مراد: آليات العولمة وأقنعتها الثقافية، مرجع سابق، ص١٥٧.

فالشراكة المستقبلية المشار إليها هنا هي ضرورة المشاركة العالمية في تقديم حلول لما يتعرض له عالمنا.

من مشاكل بيئية ومجتمعية بل تعني أيضا ضرورة بناء علم يقوم على إستراتيجية الكسب المتبادل عوضا عن إستراتيجية الكسب والخسارة(١).

ومفهوم الشراكة المستقبلية يؤكد ضرورة أن تضطلع المجتمعات العالمية كافة بمسئولية جماعية وعلى نطاق واسع يشمل جميع مجالات الأمن العسكري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي بالإضافة إلى مجالات النخبة المستديمة وتعزيز الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان وغيرها من العمليات ذات الطابع الإنساني(٢).

فقدرة المجتمعات الإنسانية على المشاركة في تشكيل طبيعة المستقبل هي الأكثر إلحاحا الآن من أي وقت مضى فالمستقبل غير البعيد سوف يحمل بين طيات مشاكل خطيرة تهدد حياة الإنسان أينما كان ومن أهم هذه المشاكل هي الهبوط الحاد في الإنتاج والتضخم والديون المرتفعة واتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية وتفاقم حالة الفقر العالمي وانتشار المخدرات وارتفاع معدلات الجريمة والتضخم السكاني غير الطبيعي ومشكلة نضوب المياه والطاقة والأمن الغذائي(٣).

---

(١) مصطفى حجازي: حصاد الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوة الأصولية (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨م) ص ١٧٢.

(٢) ف. برلوف: نهاية التاريخ أم البحث عن طريق جديد، ترجمة: أشرف الصباغ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الثقافة العالمية، العدد ٨٥، ص١٧.

(٣) جيرالد بوكسبرجر وهارلد كليمنتا: الكذبات العشر للعولمة، بدائل ديكتاتورية السوق، ترجمة: عدنان سليمان (دمشق، دار الرضا للنشر، ١٩٩٩م) ص٢٢.

مشاكل العولمة الاجتماعية:

في تقديم تصنيف للمشاكل الاجتماعية التي ستتعرض لها المجتمعات الغنية والفقيرة إذا ما تحققت العولمة.

الدول الغنية:

ففي الدول الغنية خاصة أوربا والولايات المتحدة سوف تساهم العولمة في إحلال الرأسمالية الشاملة محل نواة القيمة لمجتمع العمل وسوف يؤدي ذلك تلقائيا إلى نهاية التحالف التاريخي فيما بين الرأسمالية والدولة الاجتماعية الديمقراطية لأن الديمقراطية الغربية قد ولدت بصفتها ديمقراطية للعمل أي أنها ديمقراطية تأسست على مبدأ المشاركة في الكسب. ولذلك فإن نهاية هذا التحالف هي ما يتوقع حدوثه في ظل سيادة ظاهرة العولمة لأن البطالة سوف تكون سمة الاقتصاد المعولم الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تقليص نسبة الأيدي العاملة في الغرب من خلال التسريح أو من خلال إنشاء المصانع في المناطق العالمية الفقيرة ذات العمالة الرخيصة وما يدعم ذلك هو اجتماع أباطرة رأس المال ملاك الشركات العابرة للقارات في مؤتمر فيرمونت بسان فرانسيسكو في عام ١٩٩٥م والذين جادلوا ما نسبته ٢٠٪ في إجمالي عدد سكان العالم(١).

الدول الفقيرة:

أما في الدول الفقيرة هناك ثلاثة مخاطر متتابعة المراحل سوف تقع على النحو التالي:

---

(١) هانس، بيتر مارتين وهارلد شومان: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية، مرجع سابق، ص٢٦.

أ - ستتعرض هذه الدول لدمار بيئي شامل بسبب التقنية الصناعية المستخدمة.

ب - سيؤدي الدمار البيئي الشامل إلى التدمير الذاتي المحلي من خلال استغلال موارد المحيط البيئي حتى آخر ما فيه.

ج - سينتج عن كل ذلك صراع مسلح فيما بين الدول الفقيرة المجاورة على الموارد التي لم تنضب حتى تلك اللحظة وهو صراع تستخدم فيه الأسلحة النووية والبيولوجية التي أصبحت متاحة للتملك من قبل المجتمع(١).

وقوى العولمة التي تعمل على دفع العالم إلى الوحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية لا تهتم بهذه المشاكل السابقة الذكر أدنى اهتمام بل إن أهداف هذه القوى تتمثل في تقديم رأس المال وجني الأرباح بأسرع وقت ممكن دون بذل أدنى جهد لمعرفة آثار التكنولوجيا والمنتجات الجديدة على الإنسان وبيئته فالإنسان أصبح أكثر إدراكا لمخاطر المستقبل من ذي قبل وهي مخاطر تتمثل بداياتها في تقليص ساعات العمل والأجور ونهاياتها في التسريح والطرد من العمل مما أدى إلى بروز العدد من التوجهات العنصرية الجديدة من أبناء الطبقة الوسطى في البلدان الغربية والذين أصبحوا ينادون علانية بكرههم للغرباء وبضرورة إجبارهم على العودة من حيث أتوا(٢).

---

(١) أولريش بك: ما هي العولمة، ترجمة: أبو العيد دودو (كولن، المانيا، منشورات الجمل، ١٩٩٩م) ص٥٦، ٥٧.

(٢) دانيال برومبرج: مقدمة العولمة والاثنية والديمقراطية، في دانيال برومبرج (محرر)، التعدد وتحديات الاختلاف، المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، ترجمة عمر الأيوبي (لندن - دار الساقي، ١٩٩٧م) ص٦.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التكنولوجيا التي تتبناها قوى العولمة سوف تقود إلى مشكلة أيدلوجية عالمية بسبب النفايات السامة والضارة والتي ستتم معالجتها والتخلص منها بالطرق المعتادة على حساب الدول الفقيرة(١).

فالإنسان معرض لفقدان المزايا الاجتماعية المتمثلة في الصحة والتعليم بالإضافة إلى تصاعد المشكلات الدينية وتصاعد الجريمة المنظمة والمافيا العالمية والفساد وهذه المشكلات ستؤدي إلى تقليص الديمقراطية والحرية التي تتقلص معها أدمية وكرامة الإنسان أينما كان كل ذلك يحدث بسبب الضغوط التي تستخدم نفوذها المالي والصناعي لنزع هذه المزايا من خلال تهديد أو إغراء الدول. وهذا ما يؤكد حقيقة التناقض بين المناداة بعالمية الأسواق دون عالمية المسئولية عن المصير(٢).

أن المشاكل المذكورة سابقا والتي ستواجه البشرية في المستقبل لن يستطيع أي مجتمع مواجهتها منفردا وبمعزل عن مساعدة المجتمعات الأخرى.

فالتشريعات الخاصة مثلا في حماية البيئة أو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء أو المحافظة على المزايا الاجتماعية لا يمكن أن تحقق فوائدها إذا لم تشترك في الأخذ بها جميع المجتمعات الفقيرة منها والغنية ولعل المشاكل التي واجهتها ألمانيا الاتحادية سابقا المتمثلة في هروب الشركات ورؤوس الأموال الاستثمارية من هذه الدولة ليست إلا دليلا قاطعا على ضرورة المشاركة الجماعية العالمية في مواجهة الأزمات والمشاكل التي تهدد مستقبل البشرية الليبرالية الجديدة لاسيما في

---

(١) ف. برلوف: نهاية التاريخ أم البحث عن تاريخ جديد، مرجع سابق، ص ١٧.
(٢) مصطفى حجازي: حصار الثقافة بين القنوات الفضائية، مرجع سابق، ص١٧٦.

الجوانب الإنسانية والاجتماعية وذلك من خلال تبني رؤية هدفها بناء الإنسان وصيانة مستقبله(١).

الجـريمـة:

لعل نمو الفساد وانتشاره على صعيد عالمي من أهم الآثار السلبية للعولمة فالاكتشافات العلمية والتسهيلات التجارية بين الدول والتي ترافقت مع الحد من الضوابط القانونية والإجرائية قد ساعدت على إطلاق مخيلة الشبكات الإجرامية على صعيد دولي وسهلت لها إمكانية تحقيق الثراء عن طريق أعمال غير مشروعة. فقد اخترقت ظاهرة الفساد التي كانت سائدة في دولة أول دول معينة الحدود الدولية مستفيدة من الفرص الملائمة التي تجعل احتمالات الاحتفاظ بثمار العمل الإجرامي تفوق احتمالات العقاب الرادع.

ففي السنوات الأخيرة أخذ الإرهاب أبعادا دولية، وأصبحت يده تضرب في مختلف أنحاء العالم ولم يقتصر على منطقة بذاتها أو على شعوب بعينها. فقد اتسع نطاقه وتحول من إرهاب محلي أو وطني إلى إرهاب عالمي.

فعصرنا هو عصر العالمية المتزايدة ولكن عصر التفتت المتزايد وهاتان القوتان تساعدان على انتشار الإرهاب، فالتفتت يعصف بالتضامن الاجتماعي ويدفع الجماعات المتطرفة إلى تعميق معارضتها للمدينة، كما أن العالمية تؤثر على قدرة الحكومات على حفظ النظام واتساع نطاق ثورة الاتصالات والتطور التكنولوجي المذهل وخصخصة الاقتصاد العالمي وزوال الحدود وبين الدول للقيام بأعمال

---

(١) فردريش تنبروك: الحلم بعالم علماني، معنى سياسات التنمية وحدودها، في ما بك فيذرستون (محرر)، ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحداثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة ف.ص ١٨٦.

إرهابية كل هذه التطورات ساهمت في توفير المناخ المواتي للقيام بأعمال إرهابية نتيجة لذلك كله أصبح الإرهاب خطر عالميا(١).

ومن الصعب رصد وتحديد كافة أوجه الفساد فأشكال ممارسته على أشكال متعددة ولكن من أهمها:

الاتجار بالمخدرات والإنسان والسلاح وغسيل الأموال:

أ - الاتجار بالمخدرات:

إن إنتاج المخدرات وتسويقها أصبح مصدرا مهما للدخل سواء بالنسبة إلى إثراء بعض الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات أم حتى لسد العجز المالي في موازنات بعض الدول وتتورط شرائح اجتماعية مهمشة اقتصاديا لبعض الفلاحين ومروجي المخدرات.

ففي دراسة قام بها مجموعة من الخبراء التابعين **لليونسكو** حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمشكلة المخدرات على المستوى الدولي بين عامي ١٩٩٦م حتى ٢٠٠٤م في عدة دول منها الصين والهند والبرازيل والمكسيك(٢).

وأفادت النتائج أن للاتجار بالمخدرات وما يرافقه من غسيل الأموال يرتبط ارتباطا مباشرا بمجموعة من الأنشطة الإجرامية الأخرى.

بالإضافة إلى الحصانة التي يتمتع بها تجار المخدرات ومهاراتهم في عرقلة عمل الشرطة من خلال الفساد المنهجي واختراق هؤلاء التجار للأجهزة الحكومية في بعض الدول.

---

(١) بطرس بطرس غالي: الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص٤٣ - ٤٤.

(٢) www.Unesco.org.

وتشير الدراسة إلى أن الشكل الذي يتخذه الفساد في بلد معين يتوقف بصورة رئيسية على طبيعة الدولة وميزان القوى القائم بين مؤسساتها وشبكات الاتجار بالمخدرات.

ففي بلد مثل البرازيل تمكن التجار من تبوء المراكز الرسمية إذ أجرى انتخابات لتعيين رؤساء للبلديات ونوابا وأعضاء في مجلس الشيوخ.

وفي المكسيك يندمج الشخصيات الهامة في مافيا المخدرات ويؤلفون لهم الأغاني الشعبية التي تمزج شخصياتهم وتشيد بمآثر بعض تجار المخدرات في عملية التجميل الاجتماعي ويتحول تجار المخدرات إلى أبطال في أحيائهم ومدنهم(١).

وفي كولومبيا تفتك تجارة المخدرات بمعظم مؤسسات الدولة بما فيها السجون والجيش حيث عانت كولومبيا نتائج مأساوية بسبب النهب المرتبط بتجارة المخدرات من قبل المسؤولين.

ويشير تقرير للبنك الدولي أن كلفة الفساد في كولومبيا توازي، بليون وستمائة مليون دولار في السنة أي ما يوازي ٦٠٪ من مجموع الدين العام(٢).

والأموال المغسولة التي يتم الحصول عليها من وراء إنتاج وتوزيع المخدرات كانت تقدم العون المالي في هدوء لاقتصاد العالم منذ أن شجعت أزمة الثمانينات على استخدام دولارات المخدرات في تسديد ديون العديد من الدول النامية ففي بعض دول أمريكا اللاتينية وفي الدول الأفريقية نجد أنه ربما بفضل دولارات المخدرات بالدرجة الأولى تكاملت القطاعات الشاسعة للنظم الاقتصادية القومية

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص٤٥.

(2) Transparency International, Global Corruption Report 2003, edited by robin Hodes [Berlin. Germany: Transparency International, 2003], p.108.

مع الاقتصاد العالمي واندمجت معه وخاصة تلك النظم الاقتصادية المهتمة بإنتاج محاصيل التصدير التي ضربت بشدة بسبب الانخفاض في الأسعار العالمية ومحاصيل الإعاشة التي تعتبر هي المورد الرئيسي للرزق والتي تأثرت بسبب فتح الأسواق الوطنية للسلع المستوردة منخفضة الثمن.

والأموال التي يتم الحصول عليها من وراء المخدرات قد استخدمت أيضا في تنفيذ عمليات الخصخصة التي فرضت وفق برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوافيق الأوضاع الهيكلية وتطوير القطاع غير الحكومي الذي اعتبرته المؤسسات الدولية المالية منذ فترة طويلة وسيلة لامتصاص البطالة عقب التسريحات الجماعية على نطاق واسع التي شهدها القطاع العام، وفي هذه الأيام نجد أن كلا من الفوائد المادية المتعلقة بالمخدرات والنظام الاقتصادي الشرعي قد أصبحا متداخلين ومتشابكين في ضفيرة واحدة على نحو معقد للغاية بحيث يصعب الفصل بينهما في كثير من الدول لدرجة أنه صار من الصعب علينا أن نتبين ما هو أكثر من الاختلاف النظري المحض بين الأنظمة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية والإجرامية(١).

(١) لورنيت لانبيل: المخدرات والعولمة، علاقة غامضة، ترجمة: عبد الحميد فهمي الجمال، بحث منشور، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٠، يونيو ١٩٩٩م، ص١٣٢.